

مؤشرات ومحددات قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة - دليل من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

د/ عفت أبو بكر محمد الصاوي^١

أستاذ مساعد بقسم المحاسبة

كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

ملخص البحث

يهدف هذا البحث الي تقييم الممارسة المحاسبية لقرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة من قبل الشركات المصرية، ومدى توافق هذه الممارسة مع متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) " اضمحلال قيمة الأصول " والمناظر لمعيار المحاسبة الدولي (IAS 36) ، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة (٢٠١٣ - ٢٠٢٠). ولتحقيق هدف الدراسة تم اختبار العلاقة بين مجموعة من المؤشرات الداخلية والخارجية لانخفاض قيم الأصول الثابتة واعتراف الشركات بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة استجابة لوجود تلك المؤشرات وذلك وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي. كما تم اختبار محددات قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة وتتمثل في حجم الشركة، والرفع المالي، وكثافة الأصول الثابتة، ومستوي السيولة. وقد توصلت الدراسة الي ان مؤشر زيادة القيمة الدفترية لحقوق الملكية عن قيمتها السوقية يعتبر أكثر المؤشرات ارتباطا بقرار الاعتراف بخسائر اضمحلال قيمة الأصول الثابتة. كما توصلت الدراسة الي وجود علاقة إيجابية بين حجم الشركة، وكثافة الأصول الثابتة، ومستوي السيولة وقرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة. بينما وجدت الدراسة علاقة سلبية بين مستوي الرفع المالي وقرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة.

الكلمات المفتاحية: اضمحلال قيمة الأصول الثابتة - معيار المحاسبة المصري (٣١) - معيار المحاسبة الدولي (٣٦) - مؤشرات اضمحلال قيمة الأصول - محددات قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة.

The indicators and the determinants of the decision of recognition of the impairment loss of fixed assets- evidence from companies listed on the Egyptian Stock Exchange

Abstract

This study aims to evaluate the accounting practice of the decision of recognition of the impairment loss of fixed assets by Egyptian companies, and the extent to which this practice complies with the requirements of Egyptian Accounting Standard No. (31) “Asset impairment” and the International Accounting Standard IAS (36). This study used a sample of Egyptian listed firms during (2013–2020). The study tested the relationship between a set of internal and external indicators of the impairment of fixed assets and the decision of recognition of the impairment loss of fixed assets. And tested the determinants of the decision of recognition of the impairment of fixed assets. Based on logistic regression analysis, the results indicate that the indicator of the increase in the book value of equity over its market value, is considered the most relevant indicator of the decision of recognition of the impairment loss of fixed assets. The findings of the study provide evidence that firm size, the density of fixed assets and the level of liquidity are positively related to the decision of recognition of the impairment loss of fixed assets. Conversely, the results show a negative relationship between the level of financial leverage and the decision of recognition of the impairment loss of fixed assets.

Keywords: Fixed Asset impairment – Egyptian Accounting Standard No. (31) – the International Accounting Standard IAS (36) – The indicators of the impairment of fixed assets – The determinants of the decision of recognition of the impairment of fixed assets.

مقدمة

تعد مشكلة اضمحلال (تدهور) (انخفاض) Impairment قيمة الأصول الثابتة احدى المشكلات الهامة التي تواجه الشركات في بيئة الأعمال ولاسيما في الأونة الأخيرة نتيجة تزايد معدل التطور التكنولوجي والتغيرات الاقتصادية والسوقية. وتتعرض الأصول الثابتة للاضمحلال في قيمتها خلال اي فترة تالية لاقتنائها، وذلك إذا ما انخفضت قيمتها القابلة للاسترداد Recoverable Value عن قيمتها الدفترية (تكلفة الأصل ناقصاً مجمع الاهلاك ومجمع خسائر الاضمحلال) (Bond et al., 2016).

ولقد تناولت المعايير المحاسبية توقيت وقياس والاعتراف والافصاح عن اضمحلال قيمة الأصول، حيث أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) عام ٢٠٠١ المعيار المحاسبي SFAS No. 144، كما قام مجلس معايير المحاسبة الدولي (IASB) في عام ٢٠٠٤ بتعديل معيار المحاسبة الدولي (36) IAS. ولم يكن الاهتمام في هذا الشأن قاصرًا على الولايات المتحدة ومجلس معايير المحاسبة الدولي ، ولكن اهتم العديد من الدول مثل بريطانيا وكندا واستراليا بمعالجة اضمحلال قيمة الأصول. ففي بريطانيا صدر المعيار رقم (١١) بعنوان " محاسبة الانخفاض في قيمة الأصول الثابتة والشهرة " في يوليو ١٩٩٨ (ASP, FRS No. 11, 1998) ، وأيضاً في استراليا أصدر مجلس معايير المحاسبة في مارس ٢٠٠٢ مذكرة للمناقشة تحت رقم ١٠٤ حول هذا الموضوع (ASB, ED. No. 104, 2002). وفي كندا أصدر مجلس معايير المحاسبة القسم رقم (٣٠٦٣) تحت عنوان " الانخفاض في قيمة الأصول طويلة الأجل " (AcSB, Section 3063, 2002) . وأخيراً صدر في مصر عام ٢٠٠٦ معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) بعنوان " اضمحلال قيمة الأصول " والذي يتطابق تماما مع معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٦) المعدل.

ويؤدي الاعتراف والافصاح عن اضمحلال قيمة الأصول الثابتة إلى تعزيز جودة التقارير المالية للشركات، حيث يترتب عليه الافصاح عن الوضع الاقتصادي الحقيقي لأصول المنشأة. كما أن الاعتراف الفوري بالخسائر غير المحققة متى وجدت المؤشرات على اضمحلال قيمة الأصول يساعد في تخفيض مساحة الاختيار المتاحة لإدارة الشركات في اختيار التوقيت الذي تعترف فيه بالخسائر الرأسمالية (Riedl, 2004). كما توفر معلومات هامة لمستخدمي التقارير المالية عن التدفقات النقدية المستقبلية والاداء المستقبلي للمنشأة. ورغم ذلك، فإنه مهما كانت درجة التأكد من حدوث اضمحلال في قيمة الأصل الثابت، فإنه من الصعب قياس قيمة الاضمحلال بدقة، حيث يخضع بدرجة كبيرة للتقدير الشخصي لإدارة المنشأة. كما يخضع أيضا لمجموعة من المحددات المرتبطة بالخصائص التشغيلية للشركات، مثل حجم الشركة وكثافة الأصول الثابتة والرفع المالي.

ومن ناحية أخرى، يوفر الإفصاح عن اضمحلال قيمة الأصول الثابتة معلومات ملائمة وذات محتوى معلوماتي لمستخدمي التقارير المالية. إذ تتضمن معلومات اضمحلال قيمة الأصول الثابتة مؤشراً لإعادة هيكلة المنشأة مستقبلاً، بما يعنى تحسين كفاءة التشغيل وتحسين الاداء التشغيلي المستقبلي والتدفقات النقدية المستقبلية نتيجة استراتيجيات هيكلية سوف تؤثر على الاداء المستقبلي للمنشأة. وعلى عكس ذلك، قد يحمل الإفصاح عن اضمحلال قيمة الأصول أخباراً سيئة بأن هناك أصولاً سيتم الاستغناء عنها، وأن هناك انخفاضاً في التدفقات النقدية المتوقعة مستقبلاً، مما يؤثر سلباً على القيمة الاقتصادية للمنشأة ومن ثم يكون هناك رد فعل سلبي لسوق المال (Abdel-Khalik, 2010).

وبناء على ما سبق، يركز هذا البحث علي تقييم الممارسة المحاسبية لقرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة من قبل الشركات المصرية، ومدى توافق هذه الممارسة مع متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) "اضمحلال قيمة الأصول" والمناظر لمعيار المحاسبة الدولي (IAS 36)، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠٢٠)، وذلك لتعزيز فهم الممارسة المحاسبية المتعلقة بقرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة ومحددات هذا القرار.

١ - مشكلة البحث

تتخذ إدارة الوحدات الاقتصادية قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة عندما يتوافر لديها المؤشرات والأدلة الموضوعية التي يمكن في ضوءها اجراء اختبار اضمحلال الأصول الثابتة. ويحدد معيار المحاسبة الدولي (IAS 36) مجموعة من المؤشرات الداخلية والخارجية على اضمحلال قيمة الأصول الثابتة، إلا أن هذه المؤشرات تمثل الحد الأدنى وليست على سبيل الحصر، بمعنى أنها بمثابة أمثلة استرشادية يمكن للإدارة الاعتماد عليها، ومن ثم يقع على عاتق إدارة الوحدات الاقتصادية تحديد الأحداث أو التغيرات في الظروف التي تدفعها لإجراء اختبار الاضمحلال.

وبناء على ما سبق، يعتبر تقييم الممارسات المحاسبية المتعلقة باضمحلال قيمة الأصول الثابتة مهماً بشكل خاص في سياق جودة التقارير المالية. إذ يتطلب قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة ممارسة التقدير والحكم الشخصي لإدارة الشركات عند اعداد التقارير المالية. وتزداد أهمية هذه القضية خلال فترات عدم التأكد وعدم الاستقرار في الظروف الاقتصادية، مما قد يترتب عليه وجود مشكلات تتعلق بالامتثال للمعايير، ووجود ضرورة للإفصاح الاضافي للشركات التي لا تقوم بإجراء اختبار اضمحلال قيمة الاصول رغم وجود مؤشرات على اضمحلال قيمة الأصول الثابتة.

ومن ثم تتمثل مشكلة البحث في محاولة الاجابة على التساؤلات الآتية:

- ما هو المقصود بمفهوم اضمحلال الأصول الثابتة؟ وما هو الفرق بين اضمحلال الأصول الثابتة واهلاك الأصول الثابتة؟ .
- ما هي المؤشرات الداخلية والخارجية التي تدل على احتمال حدوث اضمحلال في قيمة الأصول الثابتة؟ .
- كيف يتم قياس خسائر اضمحلال قيمة الأصول الثابتة والافصاح عنها؟ .
- ما هي دلالات قرار الاعتراف بخسائر اضمحلال قيمة الأصول الثابتة؟ .
- هل تلتزم الشركات المصرية بمتطلبات معيار المحاسبة الدولي (IAS 36)، ومعيار المحاسبة المصري المناظر له رقم (٣١) بعنوان " اضمحلال قيمة الأصول " عند المعالجة المحاسبية لاضمحلال قيمة الأصول الثابتة؟ .
- هل يتم الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة بطريقة تتوافق مع الظروف الاقتصادية، والاداء المالي، وقيم أصول الشركة؟ .
- ماهي محددات قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال الأصول الثابتة؟ .

٢- هدف البحث

يهدف البحث إلى دراسة واختبار مؤشرات اضمحلال قيمة الأصول الثابتة، ومحددات قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات المصرية المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة (٢٠١٣ - ٢٠٢٠).

٣- أهمية ودوافع البحث

يستمد البحث أهميته الأكاديمية من أهمية قضية اضمحلال قيمة الأصول الثابتة، والتي تعتبر من القضايا الجدلية التي مازالت تلقى اهتماما ودراسة من قبل الباحثين ولاسيما في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة وتداعيات فيروس كورونا (COVID 19) على بيئة الأعمال.

ويسلط هذا البحث المزيد من الضوء على مدى توافق الممارسة المحاسبية لقرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة مع المعايير ذات الصلة، مع محاولة معرفة محددات هذا القرار. ومن ثم تحاول الدراسة تقديم إسهامات عملية لتحسين ممارسات الأعمال فيما يتعلق باضمحلال قيمة الأصول الثابتة، والتعرف على محددات القرار.

وفيما يتعلق بدوافع البحث، نجد أنه رغم أهمية قضية اضمحلال الأصول الثابتة، إلا أن معظم الأدلة التجريبية التي تناولت قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال الأصول تمت في العديد من الدول المتقدمة، وأن القليل من الدراسات تم في الأسواق الناشئة، لذلك يوفر سوق رأس المال المصري بيئة جديرة بالاهتمام لتقييم الممارسة المحاسبية لقرار الاعتراف بخسارة اضمحلال الأصول الثابتة، ومحددات هذا القرار.

٤ - منهجية البحث

تعتمد الدراسة في شقها النظري على تحليل الاصدارات المهنية والدراسات السابقة ذات الصلة للوصول إلى إطار مفاهيمي لقرار الاعتراف بخسارة اضمحلال الأصول الثابتة من ناحية ومحددات وتأثير القرار من ناحية أخرى، ومن ثم اشتقاق فروض البحث القابلة للاختبار. كما تعتمد الدراسة في شقها التطبيقي على منهجية تحليل المحتوى Content Analysis، حيث يتم تحليل التقارير المالية لعينة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة (٢٠١٣ - ٢٠٢٠).

٥ - حدود وخطة البحث

يقتصر البحث على دراسة وتقييم الممارسة المحاسبية لقرار الاعتراف بخسارة اضمحلال الأصول الثابتة، وبالتالي يخرج عن نطاق البحث قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال الأصول غير الملموسة ذات العمر المحدد من ناحية، وكذلك الأصول غير الملموسة غير محددة العمر من ناحية أخرى، واضمحلال الشهرة من ناحية ثالثة. كما سوف تقتصر الدراسة التطبيقية على عينة من الشركات غير المالية المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري بعد استبعاد الشركات المالية نظراً لخضوعها لبعض المعايير والمتطلبات الرقابية الخاصة بها. وأخيراً فإن قابلية تعميم النتائج مشروطة بحدود البحث وضوابط اختيار مجتمع وعينة الدراسة.

وفي ضوء مشكلة البحث وأهدافه، فسوف يتم استكمال البحث على النحو التالي:

- الإطار العام للمعالجة المحاسبية للاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة.
- دلالات الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة.
- تحليل الدراسات السابقة واشتقاق فروض البحث.
- الدراسة التطبيقية.
- النتائج والتوصيات.

٦- الإطار العام للمعالجة المحاسبية للاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة

تتمثل الأصول الثابتة في الأصول الملموسة التي تحتفظ بها المنشأة لاستخدامها في انتاج السلع، أو تقديم الخدمات، أو التأجير للغير، أو لاستخدامها في الاعراض الادارية، والتي يتوقع استخدامها على مدار أكثر من فترة زمنية واحدة. وتقوم المنشأة بتسجيل تلك الأصول وفقا لتكلفة حيازتها والتي تعكس القيمة العادلة في تاريخ الحصول عليها أو اقتنائها أو انشاء الأصل. ويتم اهلاك الأصول الخاضعة للإهلاك خلال الفترات التالية للاقتناء عن المدة المتبقية من حياة كل أصل (latridis and kilirgiotis, 2011).

ومن ناحية أخرى، فإن الأصول الثابتة قد تتعرض للاضمحلال (للتدهور) (للاخفاض الحاد) في قيمتها Impairment خلال اي فترة تالية للاقتناء، وذلك إذا ما انخفضت قيمتها القابلة للاسترداد Recoverable Value عن قيمتها الدفترية (تكلفة الأصل ناقصاً مجمع الاهلاك ومجمع خسائر الاضمحلال).

ولقد تناولت المعايير المحاسبية توقيت وقياس والاعتراف والافصاح عن اضمحلال قيم الأصول الثابتة. فلقد صدر في الولايات المتحدة عام ٢٠٠١ المعيار المحاسبي SFAS No. 144 ، كما تم في عام ٢٠٠٤ تعديل معيار المحاسبة الدولي (36) IAS ، وأخيراً صدر في مصر عام ٢٠٠٦ معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) والذي يتطابق تماما مع المعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٦) المعدل. وتتشابه إلى حد كبير المعالجات المحاسبية لاضمحلال قيم الأصول وفقا للمعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٦) المعدل مع المعيار المحاسبي الأمريكي رقم (١٤٤) فيما عدا بعض الاختلافات.

وفيما يلي نتناول بالتوضيح كل من مفهوم اضمحلال قيمة الأصول الثابتة، وبعض المفاهيم المرتبطة بالمعالجة المحاسبية لاضمحلال قيمة الأصول، وتوقيت استقصاء حدوث الاضمحلال في قيمة الأصول الثابتة، واجراء اختبار الاضمحلال، وأخيراً قياس والاعتراف بخسائر الاضمحلال. وذلك على النحو التالي:

٦-١ مفهوم اضمحلال (تدهور) قيمة الأصول الثابتة

يختلف مفهوم اضمحلال قيمة الأصل الثابت Impairment عن مفهوم الاهلاك Depreciation ، حيث من المحتمل قبل أن يتم استهلاك المنافع الاقتصادية الكامنة في الأصل خلال فترات استخدامه قد تحدث أحداث أو قد يحدث تغير في الظروف تؤدي إلى حدوث انخفاض جوهري أو اضمحلال في المنافع الاقتصادية الكامنة في الأصل، بما يترتب عليه أن تصبح القيمة الدفترية للأصل أقل من قيمة

المناافع الاقتصادية (أو التدفقات النقدية المستقبلية) المتوقع الحصول عليها من استخدام الأصل خلال الفترات المستقبلية المتبقية من حياة الأصل. ولذا فإن الأمر يقتضي في مثل هذه الأحوال قياس والاعتراف بالخسائر الناتجة عن اضمحلال أو تدهور في قيمة الأصل (شحاته وطاحون، ٢٠١٠).

بينما يتمثل الإهلاك في النقص التدريجي للمنافع التي يتضمنها الأصل الملموس الخاضع للإهلاك، حيث يتم توزيع تكلفة الأصل الملموس على الفترات المستفيدة من منافع الأصل. ويستند مفهوم الإهلاك إلى افتراض ضمني بعدم حدوث انخفاض جوهري للمنافع الاقتصادية المتوقعة الكامنة في الأصل الثابت.

وبناء على ما سبق، يرى الباحث اختلاف المفهوم التقليدي للإهلاك عن مفهوم اضمحلال قيمة الأصول الثابتة. إذ يقوم مفهوم الإهلاك على افتراض الانخفاض التدريجي في تكلفة الأصل الثابت على مدار الفترة الزمنية المتوقعة للأصل نتيجة الاستخدام والتقدم، بينما يقوم مفهوم الاضمحلال على افتراض الانخفاض الحاد والمفاجئ في القيمة الدفترية للأصل الثابت. كما يقوم مفهوم الإهلاك على افتراض أنه عملية تخصيص أو توزيع Allocation للقيمة القابلة للإهلاك على مدار العمر الاقتصادي المتوقع للأصل، ولا يعتبر عملية تقييم Valuation، بينما يقوم مفهوم الاضمحلال على افتراض تقييم الأصل الثابت عن طريق قياس مدى امكانية استرداد قيمته الدفترية.

٦-٢ بعض المفاهيم المرتبطة بالمعالجة المحاسبية للاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة

استخدمت المعايير المحاسبية المصرية (معياري رقم ٣١) والمعايير الدولية (IAS36) بعض المفاهيم المرتبطة بالمعالجة المحاسبية للاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة، وتشمل هذه المفاهيم ما يلي:

(أ) صافي القيمة العادلة

وهي القيمة التي يمكن الحصول عليها مقابل بيع وحدة الأصول مطروحًا منها تكاليف البيع، وذلك في معاملة بيع بين أطراف تتمتع بالمعرفة الكاملة ولديها الرغبة في التعامل.

(ب) قيمة الاستخدام

وهي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية التي يتوقع الحصول عليها من استخدام الأصل أو وحدة الأصول.

(ج) القيمة القابلة للاسترداد

وهي عبارة عن صافي القيمة العادلة أو قيمة الاستخدام أيهما أكبر.

(د) وحدة توليد النقدية

وهي أصغر مجموعة من الأصول يتولد من الاستخدام المستمر لها تدفقات نقدية داخلية وبشكل مستقل عن التدفقات النقدية الداخلة من أصول أخرى أو مجموعات من الأصول الأخرى، والتي يقصد بها "وحدة الأصول".

(هـ) خسارة الاضمحلال في القيمة

وهي مقدار النقص في القيمة الاستردادية للأصل أو الوحدة المولدة للنقدية عن قيمته الدفترية.

٦-٣ توقيت استقصاء حدوث اضمحلال في قيمة الأصل الثابت

يقضى المعيار الدولي رقم (٣٦) بأنه يتعين على المنشأة أن تقدر في تاريخ نهاية كل فترة مالية ما إذا كان هناك أي مؤشر على احتمال حدوث اضمحلال في قيمة الأصول الثابتة. ولقد حدد المعيار مجموعة من المؤشرات الخارجية والمؤشرات الداخلية كحد أدنى، والتي يتعين في حالة وجودها اجراء اختبار الاضمحلال. وتتمثل هذه المؤشرات فيما يلي:

تتمثل المؤشرات (المصادر) الخارجية للاضمحلال في:

- حدوث انخفاض ملموس في القيمة السوقية للأصل خلال الفترة.
 - حدوث تأثيرات سلبية خلال الفترة أو يتوقع حدوثها في المستقبل القريب ناتجة عن تغيرات تكنولوجية، أو تغيرات في السوق، أو في البيئة الاقتصادية أو في القوانين.
 - حدوث زيادة في أسعار فائدة السوق على نحو يحتمل أن يؤثر على معدل الخصم، بما يؤدي إلى تخفيض القيمة القابلة للاسترداد بدرجة كبيرة.
 - انخفاض سعر السوق لسهم الشركة إلى ما يقل عن قيمته الدفترية.
- بينما تتمثل المؤشرات (المصادر) الداخلية لاضمحلال الأصول فيما يلي:

- تعرض الأصل للتقادم أو لحدوث تلف مادي بالغ.
- أن يصبح الأصل عاطلاً أي يتم تخريد الأصل، أو يتم إيقاف العمليات المرتبط بها الأصل أو إعادة هيكلتها أو وجود خطط تتعلق بالتصرف في الأصل أو بيعه قبل التاريخ المتوقع.
- أن تشير التقارير الداخلية إلى تدنى الأداء الاقتصادي للأصل أو يتوقع أن يكون سيئاً.

ومن الجدير بالتنويه أن هذه المؤشرات ليست على سبيل الحصر، إذ يجوز أن تقوم المنشأة بتحديد دلائل أخرى تشير إلى امكانية حدوث اضمحلال الأصل (Missonier-Piera,2007).

٦-٤ اختبار اضمحلال قيمة الأصول الثابتة

بالنسبة لتوقيت اختبار اضمحلال قيمة الأصول، يحدد المعيار الدولي (IAS 36) أنه في حالة وجود اي مؤشر من مؤشرات الاضمحلال فإنه يجب اجراء اختبار الاضمحلال. ويتم اجراء هذا الاختبار عن طريق مقارنة القيمة القابلة للاسترداد مع القيمة الدفترية للأصل. ويسفر اجراء الاختبار عن أحدي النتيجتين التاليتين، حيث تتمثل النتيجة الأولى في أن القيمة القابلة للاسترداد أكبر من القيمة الدفترية، وهو ما يعنى أنه لم يحدث اضمحلال في قيمة الأصل، وبالتالي يتوقف الأمر عند هذا الحد. بينما تتمثل النتيجة الثانية في أن القيمة القابلة للاسترداد أقل من القيمة الدفترية، وتعنى هذه النتيجة أنه قد حدث اضمحلال في قيمة الأصل، ومن ثم فإن الأمر يقتضي قياس خسائر الاضمحلال والاعتراف بها (Yang and Chiu,2014).

٦-٥ قياس والاعتراف والإفصاح عن خسائر اضمحلال قيمة الأصول الثابتة

إذا أسفر اجراء اختبار الاضمحلال عن حدوث اضمحلال في قيمة الأصل الثابت، يتم قياس خسائر الاضمحلال بالفرق بين القيمة القابلة للاسترداد والقيمة الدفترية للأصل الثابت. ويجب الاعتراف بخسارة الاضمحلال في قائمة الدخل مع تكوين مجمع خسائر اضمحلال الأصل الثابت.

ويقضى معيار المحاسبة الدولي (IAS 36) بأن يتم تعديل عبء الاهلاك الخاص بالأصل الثابت عن الفترات التالية، بحيث يحتسب هذا العبء على أساس القيمة الدفترية المعدلة ناقصاً قيمة الخردة (ان وجدت). ويسمح المعيار الدولي (IAS 36) بعكس (استرداد) الخسائر الناتجة عن اضمحلال قيمة الأصل الثابت، حيث يتعين على المنشأة في تاريخ نهاية كل فترة مالية تقييم ما إذا كان هناك دلالة على أن خسائر اضمحلال اي أصل معترف بها في السنوات السابقة لم تعد موجودة أو أنها أخذت في الانخفاض. وإذا وجدت مثل هذه الدلالة فإنه يجب على المنشأة تقييم القيمة الاستردادية لذلك الأصل. ويتعين في هذه الحالة زيادة المبلغ المثبت للأصل ليصل إلى قيمته الاستردادية. وتعد هذه الزيادة عكسا لخسائر اضمحلال القيمة، ويتم الاعتراف بها في قائمة الدخل مع مراعاة تسوية مبلغ الاهلاك في الفترات المستقبلية (بدوي، ٢٠١٦).

وفيما يتعلق بالإفصاح عن اضمحلال قيمة الأصول الثابتة، يقضى المعيار الدولي (IAS 36) أنه بالنسبة لكل فئة من الأصول ينبغي أن تفصح المنشأة عن قيمة الخسائر الناتجة عن اضمحلال قيمة الأصل في قائمة الدخل أثناء الفترة، والبندود التفصيلية الخاصة بقائمة الدخل المندرجة تحتها الخسائر

الناجمة عن اضمحلال القيمة. كما ينبغي على المنشأة الإفصاح عن مبلغ القيد العكسي للخسائر
الناجمة عن اضمحلال القيمة المثبتة في قائمة الدخل أثناء الفترة، والبنود التفصيلية لقائمة الدخل التي
يتم فيها الغاء (عكس) الخسائر الناتجة عن اضمحلال القيمة. وإذا كانت الخسائر الناجمة عن
اضمحلال قيمة الأصول مؤثرة بشكل جوهري على القوائم المالية للمنشأة ككل، يتعين على المنشأة
الإفصاح عن الأحداث والظروف التي أدت إلى إثبات أو عكس (استرداد) الخسائر الناجمة عن
اضمحلال القيمة، والإفصاح عما إذا كانت القيمة الاستردادية للأصل الثابت هي صافي القيمة البيعية
أم قيمة الاستخدام.

٧- دلالات الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة

تواجه بيئة الأعمال بصفة عامة، ومنشآت الأعمال بصفة خاصة تغييرات في البيئة التكنولوجية، أو
السوقية، أو الاقتصادية، أو القانونية، مما يؤثر على الطريقة التي يتم بها استخدام الأصول الثابتة،
وظهور مشكلة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة. ويؤدي إهمال هذا الانخفاض وعدم الإفصاح عنه إلى
تأثير واضح على جودة التقارير المالية ومن ثم الثقة في تلك التقارير من جانب أصحاب المصالح
ومستخدمي التقارير المالية (Bond et al., 2016). ومن هنا ظهرت الحاجة إلى تحسين الإفصاح
المحاسبي في هذا الصدد، وضرورة توفير معلومات مفيدة وفي التوقيت المناسب حول اضمحلال قيمة
الأصول الثابتة. ويوفر مثل هذا الإفصاح معلومات حول الأداء التشغيلي المستقبلي للمنشأة والتدفقات
النقدية المستقبلية المتوقعة، بما يؤدي إلى انخفاض عدم التأكد عن تقدير قيمة المنشأة (Lewellen
and Shanken, 2002).

وتؤكد الدراسات السابقة (e.g., Jaggi and Tsui, 2001; Chainirun and Narktabtee, 2009; Zakaria, 2015) أن قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة يقدم إشارات
لمستخدمي التقارير المالية حول الأداء المستقبلي للشركات وفرص النمو والتدفقات النقدية المستقبلية،
وبالتالي يمثل قراراً يؤثر على الأطراف الخارجية مثل المستثمرين والدائنين وغيرهم من أصحاب
المصالح، ويساعد في الحد من عدم تماثل المعلومات من خلال توفير القيمة الحقيقية والعادلة للأصول
بدلاً من التكلفة التاريخية، بما يوفر معلومات ملائمة لمستخدمي التقارير المالية وفي الوقت المناسب.

وتتعدد دلالات الإفصاح عن قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة، حيث تشمل
الدلالات على الحالة المالية للوحدة الاقتصادية، ودلالات على الدوافع الإدارية الانتهازية، ودلالات
على رد فعل سوق الأوراق المالية، ودلالات على أنشطة الاستحواذ والاندماج، ودلالات على التكاليف
السياسية والاعتبارات الضريبية.

ويمكن تناول تلك الدلالات على النحو التالي:

٧-١ دلالات الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة بالنسبة للحالة المالية للوحدة الاقتصادية

يؤثر قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة على المركز المالي للمنشأة ونتيجة الأعمال بشكل مباشر. إذ يؤدي الاعتراف بخسائر اضمحلال الأصول الثابتة وتعديل قيم الأصول الثابتة وثباتها بالقيمة القابلة للاسترداد إلى تخفيض قيم الأصول ونقص حقوق الملكية، ولكنه لا يؤثر على التدفقات النقدية بشكل مباشر (Diantimala et al., 2018). ويؤثر ذلك على المؤشرات أو النسب المالية التي تفسر الحالة المالية للمنشأة، ومن أهمها التوزيعات النقدية، وربحية السهم، ونسبة الديون إلى حقوق الملكية. ويمكن القول بأن هناك وجهتي نظر متعارضتين فيما يتعلق بأثر الإفصاح عن اضمحلال قيمة الأصول الثابتة على الحالة أو الوضع المالي للوحدة الاقتصادية. إذ ترى وجهة النظر الأولى أن الإفصاح عن اضمحلال قيمة الأصول الثابتة يؤثر سلباً على الحالة المالية للوحدة الاقتصادية، بما قد يؤثر على استمرارية المنشأة في المستقبل، حيث يترتب على مثل هذا الإفصاح انخفاض قيمة الأصول وانخفاض حقوق الملكية وانخفاض الأرباح، بما يؤدي إلى زيادة نسبة الرفع المالي من ناحية، وانخفاض الاحتياطيات النقدية من ناحية أخرى. كما يوفر الإفصاح عن الانخفاض في قيمة الأصول الثابتة أخباراً سيئة أو إشارة سيئة للسوق (Bad News) حول انخفاض القيمة الاقتصادية للأصول، بما يعنى أن تلك الأصول سوف يتم الاستغناء عنها أو سوف تستخدم ولكن ليس بكامل طاقتها وبالتالي نقل معلومات حول بيئة التشغيل غير المواتية في المستقبل، مما يترتب عليه انخفاض التدفقات النقدية المتوقعة مستقبلاً من هذه الأصول، بما يعنى حتماً انخفاض الأرباح المستقبلية، ومن ثم انخفاض التوزيعات النقدية، وما يترتب على ذلك من تأثير سلبي على عوائد الأسهم، ومن ثم رد فعل سلبي في سوق رأس المال (Riedl, 2004; Lopes and Walker, 2012; Paik and Lee, 2013; Day, 2017; Chen and Chen, 2019)

وعلى النقيض من ذلك ترى وجهة النظر الثانية أن الإفصاح عن اضمحلال قيمة الأصول الثابتة يوفر معلومات ملائمة، ومن ثم فإنها تحمل في طياتها اشارات إلى مستخدمي التقارير المالية. فقد تتضمن اشارات لإعادة هيكلة عمليات الوحدة الاقتصادية مستقبلاً بما يدعم قيمة الوحدة الاقتصادية من خلال تحسين كفاءة التشغيل، وما يترتب عليه من تحسين الاداء التشغيلي المستقبلي للوحدة الاقتصادية. وتساعد مثل هذه الاشارات في الوقت المناسب في تجنب النتائج المكلفة الناشئة عن سوء تقييم السوق للشركة، كما تحافظ على سمعة التقارير المالية الموثوقة مع الأطراف المتعاقدة (Cotter et al., 1998). ويتوقف ذلك على قدرة الوحدة الاقتصادية على استيعاب آثار ونتائج قرار الاعتراف

Aboody et al. (1999) دراسة أشارت على القوائم المالية. وقد أشارت دراسة Aboody et al. (1999) إلى ارتباط قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة بالتغيرات في الاداء المستقبلي للشركات، حيث يوفر الإفصاح عن اضمحلال الأصول الثابتة معلومات حول القيمة المقدرة للأصول بدلاً من التكلفة التاريخية، بما يوفر معلومات ملائمة لمستخدمي التقارير المالية وفي الوقت المناسب، مما يؤثر على قرارات الاستثمار والتمويل، من خلال توفير تقارير مالية حقيقية تعكس الحالة المالية الحقيقية للوحدة الاقتصادية.

ويؤكد (2012) latridis and Kirgiotis على وجود ارتباط بين قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال الأصول الثابتة والأداء المالي المستقبلي للشركة، بالإضافة إلى الحد من عدم تماثل المعلومات حول القيمة العادلة للأصول، مع محاولة المديرين تعزيز إستراتيجيات المنشأة والخطط الاستثمارية وإعادة الهيكلة لتخفيض المخاطر المدركة المتعلقة بالمنشأة.

ويتفق (2013) Christensen and Nikolaev مع وجهة النظر السابقة بأن قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال الأصول الثابتة يوفر معلومات أكثر ملاءمة مقارنة بمعلومات التكلفة التاريخية، ويعكس بشكل أفضل الوضع المالي الحالي للمنشأة، ويسهل تقييم أدائها السابق وأفاقها المستقبلية، ويسمح بنقل المعلومات الخاصة عن قيم الأصول، بما يؤدي الي تحسين الشفافية والقابلية للمقارنة وتوقيت المعلومات المحاسبية.

وبصورة مشابهة يؤكد (2015) Zakaria على تأثير قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة على الحد من عدم تماثل المعلومات، وتوفير اشارات لمستخدمي التقارير المالية حول الاداء المستقبلي للشركات وفرص النمو، ويقدم معلومات مهمة للمستثمرين وأصحاب المصالح بما ينعكس بسرعة في أسعار الأسهم. ورغم ذلك، أشارت الدراسة إلى ضرورة مراعاة الشركات للتكاليف عند اتخاذ قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة. وتشمل تلك التكاليف رسوم التقييم وزيادة أتعاب المراجعة، وتكلفة الفرصة البديلة والتي تشمل الوقت المستغرق في إعادة تقييم الأصول ومراجعة القيم القابلة للاسترداد والتفاوض على القيم العادلة للأصول.

وتشير دراسة (2017) Andre et al. إلى أهمية الإفصاح عن قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة، ودوره في زيادة الشفافية وتخفيض عدم التأكد بشأن آفاق ومستقبل المنشأة، ويعزز التمثيل الصادق والشفافية للتقارير المالية، بما يساعد المستثمرين في التنبؤ بالأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية. كما يزيد من دقة توقعات المحللين الماليين ويقلل من تشتت توقعاتهم. وبالرغم من تأكيد الدراسات السابقة على الدلالات الايجابية للإفصاح عن قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الاصول الثابتة، إلا أن هذا القرار يواجه مشاكل وله تأثير سلبي على الوحدة الاقتصادية، والتي تشمل

زيادة نسبة الرفع المالي، وزيادة شروط المديونية، وتخفيض قدرة الوحدة الاقتصادية على الاقتراض، كما قد تواجه الوحدات الاقتصادية مخاطر تهديد الاستحواذ العدائي. لذلك يحتاج مثل هذا الوضع إلى تعويض من خلال الاداء المستقبلي الافضل، ومع ضرورة أن يكون هذا القرار مصحوبًا بمعلومات توضيحية حول الاستعدادات والاستراتيجيات التي سوف تتخذها إدارة الوحدة الاقتصادية لتحسين الاداء التشغيلي المستقبلي، واعطاء اشارات إيجابية حول توسيع نطاق أعمالها وتحسين السيولة (Jaggi and Tsui, 2001; Nawaiseh et al., 2016; Azmi, 2018).

٧-٢ دلالات الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة بالنسبة للدوافع الإدارية الانتهازية

يتطلب قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة ممارسة قدر كبير من التقدير والحكم الشخصي لإدارة الوحدات الاقتصادية، وذلك لتقييم إمكانية استرداد القيمة الدفترية للأصل، وتحديد ما إذا كان سيتم إجراء اختبار اضمحلال على مستوى الأصل بشكل فردي أم كمجموعة من الأصول، وتحديد توقيت اختبار اضمحلال، وتقدير القيمة القابلة للاسترداد وكذلك قياس خسارة اضمحلال قيمة الأصول (Riedl, 2004; Beatty and Weber, 2006; Christensen and Nikolaev, 2013; Jarva, 2014). . يضاف إلى ذلك ما يتوافر للمديرين من معلومات خاصة حول قيم أصول الوحدة الاقتصادية، ومعلومات خاصة حول فرص الاستثمار المستقبلية للوحدات الاقتصادية، ومعلومات حول التأثير المحتمل للبيئة الخارجية على توقعات الأرباح المستقبلية، ومن ثم قد تنشأ الدوافع الادارية الانتهازية المرتبطة بقرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة (Abu Ghazaleh et al., 2011. Bond et al., 2016).

وتشير دراسة (Hong et al. (2018) إلى وجود دلالات لقرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة على ممارسات إدارة الأرباح، واستخدام الإدارة الانخفاض في قيمة الأصول الثابتة كأداة من أدوات إدارة الأرباح. وتميز الدراسة بين حالتين، حيث تتمثل الحالة الأولى في قيام إدارة الوحدات الاقتصادية بالاعتراف بخسائر اضمحلال قيمة الأصول في فترات انخفاض الأرباح أو فترات تحقيق خسائر كبيرة بشكل غير متوقع، بما يشير إلى سلوك "التخلص من الخسائر" Big Bath ، حيث يؤدي ذلك إلى المزيد من الانخفاض في الدخل ، وقد يصل إلى تحقيق خسائر في السنة الحالية، مما يهيئ الفرصة لتحصل الإدارة على مكاسب في السنة التالية، وكذلك في حالة تحقيق أرباحًا غير عادية تفوق السنوات السابقة وذلك بقصد "تمهيد الدخل". وتتمثل الحالة الثانية في حالة عدم اعتراف إدارة الوحدة الاقتصادية بخسارة اضمحلال الأصول رغم وجود مؤشرات تدل على وجود انخفاض فعلي في قيمة الأصول. ويتم ذلك في حالة تحقيق الوحدة الاقتصادية لأرباح تقترب بصورة كبيرة من أرباح السنوات

السابقة، وبالتالي اخفاء أخبار سيئة لتأجيل التأثير السلبي على أسعار الأسهم واحتمال فقد ثقة أصحاب المصالح.

وفي نفس السياق، تؤكد نتائج دراسة (Riedl 2004) أن عمليات اضمحلال قيمة الأصول الثابتة ذات ارتباط أقل بالعوامل الاقتصادية وارتباط أعلى بسلوك تصفية الخسائر، مما يعكس السلوك الانتهازي لإدارة الوحدات الاقتصادية أكثر من قيام المديرين بتوفير معلومات حول أداء شركاتهم، بما يوفر الفرصة للتلاعب بالأرباح.

وتشير دراسة (Shaari et al. 2017) إلى وجود دافعين رئيسين لقرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة، الدافع الأول غير متحيز ويعكس الظروف الاقتصادية الحقيقية للوحدة الاقتصادية ، وذلك إذا كان لدى الإدارة دوافع لكي تعكس بدقة القيم الاقتصادية الحقيقية للأصول وتقوم بذلك في الوقت المناسب، ويكون القرار مرتبطاً بتحسين الاداء المستقبلي ويرتبط إيجاباً بأداء سوق الأسهم. وبالعكس يتمثل الدافع الثاني في الدافع الانتهازي للإدارة للتعتميم على الاداء الحالي الضعيف للوحدة الاقتصادية، والتلاعب بالأرباح لتحقيق منافع شخصية للمديرين تتمثل في تعظيم حوافزهم.

٧-٣ دلالات الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة بالنسبة لرد فعل سوق الأوراق المالية

يمكن أن يؤثر الإفصاح عن قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال الأصول الثابتة على أسعار (عوائد) الأسهم. وقد حاول العديد من الدراسات السابقة اختبار العلاقة بين معلومات اضمحلال قيمة الأصول وأسعار (عوائد) الأسهم، وتوصلت إلى نتائج متباينة يمكن تقسيمها إلى ثلاث اتجاهات. الاتجاه الأول، يرى عدم وجود علاقة بين معلومات اضمحلال قيمة الأصول الثابتة وأسعار الأسهم (e.g., Strong and Meyer, 1987; Zucca and Campbell, 1992; Diantimala and Sofyani, 2020). ووفقاً لهذا الاتجاه، فإن الإفصاح عن اضمحلال قيمة الأصول الثابتة لا يمثل معلومات مهمة لأطراف السوق، لذلك لا يتأثر سعر السهم بشكل كبير عند نقل مثل هذه المعلومات إلى السوق، وبالتالي لا يستجيب السوق لتلك المعلومات. هذا بالإضافة إلى أن المعلومات الخاصة باضمحلال الأصول الثابتة لم تكن مفاجئة للسوق وذلك للمعرفة المسبقة للمستثمرين بانخفاض قيمة الأصول الثابتة، كما يكون للمشاركين في السوق وجهات نظر مختلفة حول معلومات اضمحلال قيمة الأصول. وبالنسبة للمشاركين في السوق الذين يتحملون المخاطر فإن هذا الوضع يكون أقل تأثيراً على قراراتهم. وعلى العكس من ذلك بالنسبة للمشاركين أو أطراف السوق الذين يكرهون المخاطرة، فإن مثل هذا الوضع يؤثر بشكل كبير على قراراتهم.

ووفقا للاتجاه الثاني، يكون هناك رد فعل إيجابي على أسعار (عوائد) الأسهم تجاه الإفصاح عن معلومات اضمحلال قيمة الأصول الثابتة (e.g., Burton and Miller, 1986; Yang and Chiu, 2014). ويشير ذلك إلى أن المستثمرين يعتقدون بأن الشركات التي تعترف باضمحلال قيمة الأصول الثابتة تعطى مؤشراً على الاداء المالي المستقبلي، أو أن هناك تغييرات في الادارة العليا، بما يشير إلى تغيير في استراتيجيات الأعمال في المستقبل، وبالتالي يستجيب السوق بشكل إيجابي للإفصاح.

وقد اختبرت دراسة Aboody et al.(1999) ما إذا كانت عمليات اعادة تقييم الاصول الثابتة ترتبط بالأداء التشغيلي المستقبلي للشركات، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات البريطانية خلال الفترة (١٩٨٣ - ١٩٩٥). وقد وجدت الدراسة ارتباطاً ايجابياً كبيراً بين عمليات اعادة التقييم للأصول الثابتة والتغييرات في الاداء التشغيلي المستقبلي للشركات، وبصفة خاصة إذا كانت إعادة تقييم الأصول الثابتة ترتبط بتغييرات هيكلية في عمليات الشركة وتحسين أداء الأصول الثابتة. كما توصلت الدراسة الي وجود علاقة إيجابية بين عمليات اعادة تقييم الأصول وأسعار الأسهم. ويرجع ذلك إلى أن عمليات اعادة تقييم الأصول تعكس قيم الأصول في الوقت المناسب، وبالتالي تعكس المعلومات الخاصة لدى ادارة الشركات وتوقعاتهم حول اداء الشركة في المستقبل، بالإضافة إلى أنها تعكس آثار قرارات الشركات، بما يرتبط بشكل إيجابي بأسعار الأسهم.

وفي نفس السياق تناولت دراسة Yang and Chiu (2014) رد فعل سوق الأوراق المالية للاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة، وذلك من خلال اجراء دراسة تجريبية حول أثر الإفصاح عن خسائر اضمحلال قيمة الأصول الثابتة على أسعار الأسهم في تايوان، باستخدام عينة من الشركات المدرجة ببورصة تايوان خلال الفترة (٢٠٠٥ - ٢٠١١). وقد توصلت الدراسة إلى وجود تقييم إيجابي لسوق الأسهم للشركات التي اعترفت بخسائر اضمحلال قيمة الأصول الثابتة، وبما يشير إلى أن المستثمرين يعتقدون أن هذا مؤشراً على تحسين الاداء المالي المستقبلي. كما توصلت الدراسة إلى أن رد فعل السوق يختلف باختلاف الخصائص التشغيلية والمالية للشركات مثل نوع الصناعة، وحجم الشركة، ونسبة الرفع المالي. وفيما يتعلق بحجم الشركة، تشير نتائج الدراسة أن الشركات كبيرة الحجم مقارنة بالشركات الصغيرة من المحتمل أن تستفيد من وفورات الحجم عند تحقيق تكلفة جمع المعلومات، وبالتالي يكون لديها مستوى أعلى من الإفصاح الاختياري. علاوة على ذلك، تحظى الشركات كبيرة الحجم بمزيد من اهتمام ورقابة السوق والمستثمرين، وبالتالي يكون عدم تماثل المعلومات أقل. ومن المرجح أن يتنبأ السوق مقدماً بانخفاض أو اضمحلال قيمة أصولها الثابتة. ولذلك عندما تعلن الشركات عن انخفاض قيمة الأصول الثابتة تكون استجابة السوق ضعيفة نسبياً، وذلك على

عكس الشركات صغيرة الحجم التي تظهر درجة أعلى من عدم تماثل المعلومات، ولذلك عندما تعلن عن انخفاض قيمة أصولها تكون استجابة السوق قوية نسبياً. وفيما يتعلق بتأثير الرفع المالي، وجدت الدراسة أن شروط المديونية تؤثر على الإفصاح عن اضمحلال قيمة الأصول الثابتة. ووفقاً لفرضية شروط المديونية، ستتخذ الشركات إجراءات محاسبية لزيادة صافي الربح لتجنب انتهاك شروط المديونية، ومن ثم تؤثر نسبة الرفع المالي وشروط المديونية على الإفصاح عن اضمحلال قيمة الأصول الثابتة. كما توصلت الدراسة إلى أن رد فعل السوق لتدهور أو اضمحلال قيمة الأصول بالنسبة للصناعات التقليدية يختلف عن رد فعل السوق بالنسبة لصناعة الإلكترونيات.

وتمشياً مع هذا الاتجاه، استهدفت دراسة (Chen and Chen (2019) اختبار تأثير الاعتراف بخسائر انخفاض قيمة الأصول الثابتة على مقدار الأرباح الحالية والمستقبلية المتضمنة في العوائد الحالية للأسهم، بالإضافة إلى اختبار ما إذا كانت الشركات التي تقوم بعكس أو استرداد خسائر اضمحلال قيمة الأصول الثابتة تظهر أنماطاً إعلامية مميزة للأرباح المستقبلية بالمقارنة مع الشركات التي لا تقوم بعكس أو استرداد خسائر الاضمحلال. وباستخدام عينة من الشركات المدرجة ببورصة تايبوان خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١٠) توصلت الدراسة إلى أن المحتوى الإعلامي للأرباح الحالية Earnings Informativeness ينخفض في الشركات كبيرة الحجم في ظل الاعتراف بخسائر اضمحلال قيمة الأصول طويلة الأجل، وفي المقابل يزداد المحتوى الإعلامي للأرباح المستقبلية في الشركات كبيرة الحجم عند الاعتراف بخسائر اضمحلال قيمة الأصول طويلة الأجل. وتشير نتائج الدراسة أن الاعتراف باضمحلال قيمة الأصول الثابتة يؤثر بشكل واضح على الأرباح الحالية، ويؤثر ضمناً على الأرباح المستقبلية. فمن ناحية يؤدي الاعتراف بانخفاض قيمة الأصول إلى الاعتراف بانخفاض غير محقق في الدخل مما يؤدي إلى نقص الأرباح الحالية، وفي الوقت نفسه يؤدي الاعتراف بانخفاض قيمة الأصول الثابتة إلى تقييم أكثر مصداقية للأصول طويلة الأجل في الميزانية العمومية للشركة، وبالتالي تعكس بشكل أفضل القيمة الاقتصادية الحقيقية للأصول بما يعزز المعلومات حول الأرباح ويعطي إشارة جيدة لعوائد الأسهم.

وأخيراً الاتجاه الثالث، والذي يرى أن الإفصاح عن معلومات اضمحلال قيمة الأصول الثابتة يؤثر سلبياً على أسعار (عوائد) الأسهم. (Zhang et al., 2011; Fernandes et al., 2016)، بما يشير إلى أن الاعتراف بخسائر اضمحلال قيمة الأصول الثابتة له تأثير سلبي على توقعات الأرباح للمستثمرين، بالإضافة إلى احتمال وجود ممارسات لإدارة الأرباح أي سلوك انتهازي لإدارة الوحدة الاقتصادية، واعتقاد المستثمرين بأن الإدارة تخفي عنهم الأداء الحقيقي للوحدة الاقتصادية وتحاول تعظيم مصالحها الذاتية.

وقد اشارت دراسة (latridis and Kilirgotis (2012 إلى أنه يجب على الوحدات الاقتصادية فحص الاشارات التي يحتمل أن تنقل الي المستثمرين عند اتخاذ قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة. فعلى الرغم من أن الافصاح عن اضمحلال قيمة الأصول الثابتة يوفر معلومات ملائمة ويتضمن محتوى إعلامياً، الا أن هذا الافصاح يتضمن اشارات لسوق المال، اما اشارات تحمل أخبارًا جيدة مثل اعادة الهيكلة لعمليات الوحدة الاقتصادية وما يتضمنه ذلك من تحسين الاداء التشغيلي المستقبلي، ومن ثم رد فعل إيجابي في سوق المال، أو ينقل الافصاح عن معلومات اضمحلال قيمة الأصول الثابتة اشارات تحمل أخبارًا سيئة لسوق المال مثل انخفاض القيمة الاقتصادية للوحدة الاقتصادية وممارسات إدارة الارياح وانخفاض التدفقات النقدية المتوقعة، ومن ثم رد فعل سلبي في سوق المال.

كما تناولت دراسة (Paik and Lee (2013 الاختلافات بين معايير المحاسبة عن اضمحلال قيمة الأصول في ظل مبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا في الولايات المتحدة (FAS 144) وفي ظل المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية (IAS 36)، وذلك لفهم كيفية تأثير هذه الاختلافات على الشركات الأمريكية والتأثير على ردود أفعال المستثمرين تجاه تخفيض قيمة الأصول. ويوجد على الأقل اختلافان مهمان بين (FAS 144) و (IAS 36) حيث يتضمن الأول اختبار الاضمحلال لكلا المعيارين لتحديد ما إذا كان الأصل قد انخفضت قيمته من عدمه، حيث يتطلب معيار المحاسبة الدولي (IAS 36) من الشركات استخدام المبلغ المخصوم للتدفقات النقدية المستقبلية، بدلاً من المبلغ غير المخصوم للتدفقات النقدية المستقبلية والذي يتطلبه معيار المحاسبة المالية (FAS 144). بينما ويتعلق الاختلاف الثاني بقدرة الشركة على عكس أو استرداد خسارة الاضمحلال في القيمة، حيث يسمح معيار المحاسبة الدولي (IAS 36) للشركات بعكس أو استرداد خسائر اضمحلال القيمة في ظل ظروف معينة، بينما يحظر معيار المحاسبة المالية (FAS 144) بشكل صارم عكس خسائر اضمحلال الأصول التي تم الاعتراف بها مسبقًا. وبالتطبيق على عينة من الشركات الأمريكية والدولية خلال الفترة (2005-2012)، أظهرت نتائج الدراسة ان اداء الشركات التي تقوم بالاعتراف بخسائر اضمحلال قيمة الأصول في الولايات المتحدة في سنة الاعتراف بتلك الخسائر كان أضعف من اداء الشركات التي تفصح وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. كما تظهر النتائج أن مقدار خسائر اضمحلال قيمة الأصول الثابتة كانت أقل بكثير في ظل المعايير الدولية مقارنة بالمعايير المحاسبية المقبولة عمومًا في الولايات المتحدة. كما أوضحت النتائج أن عائد أسهم الشركات التي تعد تقاريرها وفقا للمعايير الدولية كانت أعلى من عوائد الشركات الأمريكية والتي اعترفت بخسائر اضمحلال في

قيمة الأصول، بما يعني وجود ارتباط معنوي سلبي بين الاعتراف بخسائر اضمحلال الأصول وعوائد الأسهم.

وفيما يتعلق بالدور التقييمي (المقدرة التقييمية) للإفصاح عن معلومات إعادة تقييم الأصول الثابتة، استهدفت دراسة (Diantimala and Sofyani (2020) اختبار الدور التقييمي Value Relevance لإعادة تقييم الأصول الثابتة. وبالتطبيق على عينة من الشركات غير المالية المدرجة ببورصة اندونيسيا خلال الفترة (٢٠١٢ - ٢٠١٨)، توصلت الدراسة إلى أن إعادة تقييم الأصول الثابتة هو نموذج يعتمد على القيمة العادلة، حيث تسجل الأصول بقيمة إعادة التقييم في القوائم المالية، بما يؤثر على قيمة الأرباح المحاسبية وقيمة حقوق الملكية وقيمة الأصول. ونظرًا لأن إعادة تقييم الأصول يكشف عن القيم الحقيقية لأصول الشركة وظروف مالية أفضل وزيادة أداء الشركة في المستقبل إلا أنه يواجه مشاكل إعادة التقييم، والتي تشمل صعوبة التحقق مما إذا كانت الأرباح (الخسائر) الناتجة عن إعادة التقييم ترجع إلى قرارات عمل واستراتيجيات تتخذها الإدارة أو بسبب التغيرات في الظروف الاقتصادية المحيطة بالسوق، هذا بالإضافة إلى نقص الموثوقية وصعوبة التحقق من قيم الأصول المعاد تقييمها. وفيما يتعلق باستجابة السوق لعمليات إعادة تقييم الأصول، وجدت الدراسة ارتباطاً سلبياً بين إعادة التقييم للأصول الثابتة وأسعار الأسهم. وتشير نتائج الدراسة إلى أن المعلومات الخاصة بإعادة تقييم الأصول لا تعتبر معلومات أساسية للسوق وليست مفيدة بالنسبة للمستثمرين عند اتخاذ القرارات، بل تعتبر مؤشراً لإخفاء الأداء المالي السيئ للشركات لتغطية صافي خسائر الفترة من خلال إعادة تقييم الأصول.

٧-٤ دلالات الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة بالنسبة لعمليات

الاستحواذ والاندماج

يؤدي الإفصاح عن معلومات اضمحلال قيمة الأصول الثابتة والاعتراف بخسائر اضمحلال قيمة الأصول إلى انخفاض قيمة الأصول وانخفاض قيمة حقوق الملكية، بما قد يترتب عليه عمليات استحواذ أو اندماج مع شركات أخرى.

وقد قامت دراسة (Zucca and Campbell (1992) باختبار الشركات التي قامت بالإفصاح عن اضمحلال قيمة أصولها الثابتة وملاحظة تلك الشركات لفترة زمنية لاحقة لهذا الإفصاح، ومقارنة ما حدث لها من تغييرات هيكلية مقارنة مع شركات مماثلة لها في الحجم وتنتمي لنفس الصناعة. وقد توصلت الدراسة إلى أن عدداً كبيراً من الشركات التي قامت بتخفيض قيمة أصولها الثابتة حدث لها تغييرات هيكلية في الفترات التالية مثل الاستحواذ والاندماج مقارنة بالشركات التي لم تقص عن اضمحلال قيمة الأصول الثابتة.

٧-٥ دلالات الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة بالنسبة للتكاليف السياسية والاعتبارات الضريبية

تقوم فرضية التكاليف السياسية على أساس أن الوحدات الاقتصادية كبيرة الحجم تتعرض لضغوط سياسية مختلفة مثل فرض الضرائب، أو إلزامها بمسئوليات اجتماعية، أو زيادة الأجور وغيرها. ولذلك تميل هذه الوحدات الاقتصادية إلى اختيار السياسات المحاسبية وتطبيق الخيارات المحاسبية التي يمكن أن تقلل من أرباحها لأغراض تجنب المسؤولية وتجنب التكاليف المحتملة (Seng and Su, 2010; Choi et al., 2013; Zakaria, 2015). ولذلك تلجأ تلك الوحدات الاقتصادية في مثل هذه الظروف إلى تحويل جزء من الأرباح الحالية إلى الفترات المستقبلية، لتخفيض التكاليف السياسية.

ويؤدي الإفصاح عن اضمحلال قيمة الأصول إلى تخفيض قيمة الأصول والاعتراف بخسائر اضمحلال الأصول، مما يؤثر سلباً على دخل الفترة، وبالتالي تخفيض التكاليف السياسية التي يمكن أن تتعرض لها الوحدات الاقتصادية.

وعلى الجانب الآخر، تمثل الاعتبارات الضريبية أحد العوامل الهامة المؤثرة على القرار المحاسبي وبصفة خاصة قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول، نظراً لتأثيره المباشر على قائمة الدخل وتخفيض الأرباح، وبالتالي نقص الضرائب المستحقة، وتعظيم القيمة الحالية للتدفقات النقدية الحالية والمستقبلية (Garrod et al., 2008).

ومن ناحية أخرى، قدم بعض النظريات مثل النظرية الإيجابية، ونظرية الإشارة، ونظرية التكاليف السياسية بعض المبررات المنطقية التي تدعم أهمية الإفصاح عن اضمحلال قيمة الأصول الثابتة. فمن ناحية تفسر نظرية المحاسبة الإيجابية سبب اختيار إدارة الوحدات الاقتصادية طريقة محاسبية معينة. وتوضح النظرية الإيجابية أن إدارة الشركات تختار بحرية السياسة المحاسبية التي تقلل من تكاليف التعاقد وتعظم قيمة الوحدة الاقتصادية. ونظراً للحرية الممنوحة لمديري الشركات لاتخاذ القرار بشأن السياسة المحاسبية فقد يظهر السلوك الانتهازي للإدارة، والذي يتوقف على فرضية خطط المكافآت، وفرضية شروط المديونية، وفرضية التكاليف السياسية (Watts and Zimmerman, 1986).

وفقاً لفرضية خطط المكافآت، فإن المديرين يميلون إلى اختيار الطريقة المحاسبية التي يمكن أن تزيد من مكافآتهم. وبينما وفقاً لفرضية شروط المديونية فإن اختيار الطريقة المحاسبية يعتمد على تخفيض احتمال انتهاك شروط المديونية. وأخيراً وفقاً لفرضية التكاليف السياسية يتم اختيار السياسة المحاسبية التي من المرجح أن تقلل من أرباح المنشأة لأغراض تخفيض التكاليف السياسية (Fathmaningrum and Yudhanto, 2019).

وفي محاولة لتطبيق هذه الفرضيات على قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة، ونظراً لارتباط خطط الحوافز الادارية بشكل مباشر أو غير مباشر بمقاييس الاداء مثل الريح المحاسبي، فإن إدارة الوحدة الاقتصادية قد تلجأ إلى اختيار البدائل المحاسبية التي تؤدي إلى زيادة الارباح، وقد تقوم بالاعتراف بخسائر اضمحلال قيمة الأصول الثابتة، وتخفيض قيمة الأصول عندما تكون أرباح الشركة منخفضة في هذه السنة مقارنة بالسنوات السابقة، أو تكون أرباحها أقل من المتوقع، وهنا تلجأ الإدارة إلى تحميل هذه السنة بكل ما يمكن من عناصر المصروفات والخسائر والتي من بينها خسائر اضمحلال الأصول. اي تتبنى الإدارة إستراتيجية "Big Bath"، وذلك حتى يمكنها تعظيم أرباح الفترات القادمة، ومن ثم تعظيم المكافآت الخاصة بتلك السنوات القادمة، وذلك بافتراض أن المستثمرين في ظل حالة انخفاض الأرباح يكونوا في وضع يسمح لهم بتلقي اي أخبار سيئة أخرى مثل اضمحلال قيمة الأصول.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين فرضية شروط المديونية وقرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول، تميل إدارة الوحدات الاقتصادية إلى الاعتراف باضمحلال الاصول في السنوات التي تتخض فيها نسبة المديونية مقارنة بالسنوات الأخرى، بما يعنى أنه في ظل ارتفاع نسبة الرفع المالي تكون إدارة الوحدات الاقتصادية أقل احتمالاً للاعتراف والافصاح عن اضمحلال الأصول وذلك للمحافظة على شروط المديونية وعدم انتهاك تلك الشروط. وفيما يتعلق بفرضية التكاليف السياسية، فإن الوحدات الاقتصادية التي تتعرض لضغوط سياسية تكون أكثر احتمالاً للاعتراف باضمحلال الاصول لتخفيض تلك التكاليف السياسية.

ومن ناحية أخرى، تفسر نظرية الاشارة (نظرية المؤشرات) Signaling Theory كيف يتشارك المستثمرون نفس المعلومات مع مديري الشركات حول وضع ومستقبل الشركة. ففي ظل عدم تماثل المعلومات يمتلك المديرون معلومات خاصة حول التدفقات النقدية المتوقعة والاداء المستقبلي للشركة مقارنة بالأطراف الخارجية وخاصة المستثمرين. وللمحد من هذه المشكلة يجب أن تحمل المعلومات المحاسبية اشارات موجهة إلى الأطراف الخارجية والمستثمرين حول الأداء المستقبلي للشركة، وذلك من خلال قرارات الادارة والافصاح المحاسبي. ويوفر الافصاح عن اضمحلال قيمة الأصول الثابتة معلومات ملائمة والتي تتضمن محتوى إعلامياً وتحمل اشارات إلى مستخدمي التقارير المالية. وقد تكون هذه اشارات تحمل أخباراً جيدة مثل اعادة الهيكلة وتحسين الاداء المستقبلي للشركة، ومن ثم رد فعل إيجابي لسوق رأس المال، أو قد تكون هذه الاشارات تحمل اخباراً سيئة مثل انخفاض القيمة الاقتصادية للشركة والتأثير السلبي على التدفقات النقدية المتوقعة، ومن ثم رد فعل سلبي لسوق رأس المال (Banker et al., 2016).

٨- تحليل الدراسات السابقة واشتقاق فروض البحث

بشكل عام يمكن تقسيم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع اضمحلال قيمة الأصول الثابتة إلى مجموعتين: المجموعة الأولى والتي تناولت المؤشرات المرتبطة باضمحلال قيمة الأصول الثابتة، وتقييم الممارسة المحاسبية للشركات في ضوء تلك المؤشرات. بينما حاولت المجموعة الثانية من الدراسات السابقة معرفة محددات قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة والدوافع التي تقف وراء قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة وفقا للخصائص التشغيلية والمالية للشركات والدوافع الادارية وراء القرار وذلك في سياق وبيئات مختلفة.

وبناء على ما سبق سيتم استعراض وتحليل الدراسات السابقة واشتقاق فروض البحث على النحو التالي:

٨-١ تحليل الدراسات السابقة التي تناولت تقييم الممارسة المحاسبية لقرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة واشتقاق الفرض الأول

تناولت الدراسات السابقة تقييم الممارسات المحاسبية لاضمحلال قيمة الأصول الثابتة، من خلال دراسة واختبار المؤشرات المختلفة لقرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة.

فقد استهدفت دراسة (Amiraslani et al. (2013 اختبار مدى جودة تنفيذ متطلبات الإفصاح عن اضمحلال قيمة الأصول الثابتة في ظل المعايير المحاسبية الدولية، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات المدرجة بالاتحاد الأوربي والنرويج وسويسرا، للتحقق من مدى الامتثال والالتزام بالمعايير الدولية، من خلال تحليل الإفصاح عن اضمحلال قيمة الأصول الثابتة خلال الفترة ٢٠١٠، ٢٠١١، والقاء الضوء على مدى انعكاس مثل هذا الإفصاح على أسعار الأسهم. وقد خلصت نتائج الدراسة إلى وجود تباين كبير عبر البلدان الأوربية في الامتثال لمتطلبات الإفصاح عن انخفاض قيمة الأصول، بما يشير إلى التطبيق غير المتكافئ للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ويرجع ذلك إلى استخدام التقديرات الادارية في اتخاذ القرارات الخاصة باضمحلال الأصول الثابتة. كما توصلت الدراسة إلى وجود اختلاف في توقيت الاعتراف بالأخبار السيئة في الأرباح نظرا لاختلاف البيئة المؤسسية التي تعمل بها الشركات. فكلما كانت البيئة التنظيمية قوية يتم الاعتراف بخسائر اضمحلال الأصول في الوقت المناسب، وبالتالي فإن الامتثال للمعايير الدولية للتقارير المالية يرتبط بجودة أنظمة الإنفاذ والبيئة المؤسسية والتنظيمية، والعوامل الخاصة بالشركات مثل الدوافع الإدارية وآليات الحوكمة التي تدعم جودة التقارير المالية. كما أشارت الدراسة إلى أهمية تقييم الممارسات المحاسبية الخاصة بانخفاض قيمة الأصول الثابتة في سياق جودة التقارير المالية، نظراً لممارسة الحكم والتقدير الإداري

عند اعداد التقارير المالية، وأن الهدف من الاعتراف باضمحلال قيمة الأصول الثابتة هو تحسين منفعة التقارير المالية من خلال الافصاح عن الخسائر في الوقت المناسب، بما يساعد المستثمرين في تقييم المقدرة التشغيلية ومخاطر الشركات ومن ثم تقدير عوائد استثماراتهم بصورة سليمة.

وفي سياق الاختيار بين محاسبة القيمة العادلة والتكلفة التاريخية، تناولت دراسة Christensen and Nikolaev (2013) قرار الشركات اختيار القيمة العادلة مقابل محاسبة التكلفة التاريخية للأصول غير المالية، وذلك بالتطبيق على المملكة المتحدة وألمانيا باعتبارهما من أكبر الأسواق المالية في أوروبا وعلى طرفي نقيض فيما يتعلق باستخدام محاسبة القيمة العادلة. وقد توصلت الدراسة إلى أنه يتم استخدام محاسبة القيمة العادلة عندما تتوافر تقديرات موثوقة للقيمة العادلة وتكلفة أقل، وعندما تنقل معلومات حول الأداء التشغيلي، وأن إدارة الشركات لديها الدافع للاستجابة لمتطلبات السوق والالتزام بالمعالجة المحاسبية التي تزيد من قيمة الشركة إلى أقصى حد ممكن. وبالرغم من ذلك، فإذا فشل السوق في رقابة الإدارة (بسبب فشل الحوكمة أو وجود عدم تماثل في المعلومات) لتعزيز مصالح المستثمرين فقد يختار المديرون الممارسات المحاسبية بشكل انتهازى لتحقيق مصالحهم الخاصة. وتساهم القيمة العادلة في توفير معلومات أكثر ملاءمة للمستثمرين والدائنين مقارنة بمعلومات التكلفة التاريخية، بما يساهم بشكل أفضل في توصيل الوضع المالي الحقيقي للوحدات الاقتصادية، ويسهل تقييم أدائها السابق وأفاقها المستقبلية. وفي ظل قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال الأصول يتم تبرير قياس القيمة العادلة على أساس أنه أكثر ملاءمة لقرارات مستخدمي التقارير المالية، ويسمح للمديرين بنقل معلوماتهم الخاصة عن قيم الأصول، بما يحسن من الشفافية والقابلية للمقارنة وتوقيت المعلومات المحاسبية وتحسين قياس الأداء وتقييم إدارة الشركة.

وفيما يتعلق بتقييم الممارسة المحاسبية للاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة، استهدفت دراسة Bond et al. (2016) تقييم كيفية قيام مديري الشركات الأسترالية بتطبيق معيار المحاسبة الدولي (IAS 36) الخاص باضمحلال الأصول الثابتة، وذلك من خلال فحص الافصاح عن اضمحلال الأصول المعترف به في التقارير المالية خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠١٢). وقد توصلت الدراسة الي أنه على الرغم من وجود مؤشرات على اضمحلال قيمة الأصول الثابتة، إلا أن غالبية الشركات لاتزال لا تعترف باضمحلال قيمة الأصول الثابتة، بل أنه في معظم الحالات كان اضمحلال قيمة الأصول الثابتة المعترف به ليس جوهرياً أو ليس بالمقدار الذي تشير إليه مؤشرات اضمحلال أو الانخفاض في قيمة الأصول الثابتة. ويشير هذا إلى وجود مشكلات محتملة تتعلق إما بالامتثال للمعايير، أو وجود ضرورة للإفصاح الإضافي للشركات التي لا تقوم بإجراء اضمحلال في قيمة أصولها رغم وجود مؤشرات على ذلك.

وقد قامت الدراسة باختبار مؤشرات اضمحلال قيمة الأصول الثابتة، والتي تتمثل في الربحية المنخفضة، وضعف التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، وانخفاض القيمة الدفترية عن القيمة السوقية للأصول الثابتة. وقد توصلت الدراسة إلى أن الارتباط بين مؤشرات اضمحلال قيمة الأصول الثابتة وقرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول لا يزال ضعيفا حتى بعد تبني المعايير الدولية. وفي نفس السياق، استهدفت دراسة (Fernandes et al. (2016 تحليل قرار الاعتراف بخسائر اضمحلال قيمة الأصول الملموسة وغير الملموسة وأهميتها بالنسبة للمستثمرين، وذلك لعينة من الشركات البرتغالية والإسبانية المدرجة في بورصتي لشبونة ومدريد خلال الفترة (2007-2011)، وذلك لتحقيق إمكانية المقارنة بين الشركات في كلا البلدين فيما يتعلق بالاعتراف بخسائر اضمحلال قيمة الأصول. وقد توصلت الدراسة إلى أن مقدار خسائر انخفاض قيمة الأصول يأخذ اتجاهاً تصاعدياً بعد تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. كما أظهرت النتائج وجود تأثير للخصائص التشغيلية للشركات على قرار الاعتراف بخسائر اضمحلال قيمة الأصول، كما يؤثر الاعتراف بخسائر اضمحلال الأصول سلباً على القيمة السوقية للشركات. كما توصلت الدراسة إلى إمكانية تفسير الممارسات المحاسبية الخاصة باضمحلال قيمة الأصول استناداً إلى العديد من النظريات مثل النظرية الإيجابية، ونظرية الوكالة، ونظرية الإشارة. وفيما يتعلق بتحليل المؤشرات المرتبطة بقرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة توصلت الدراسة إلى تحديد مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي يمكن أن تؤثر على قرار الشركات بالاعتراف بخسائر اضمحلال الأصول. وتتضمن تلك العوامل المؤشرات المرتبطة بالأداء المالي للشركات والتي تشمل الربحية والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، والقيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية، فضلاً عن تغييرات أعضاء الإدارة العليا، والاعتراف بخسائر انخفاض الأصول في السنوات السابقة. كما توصلت الدراسة إلى التأثير السلبي للاعتراف بخسائر اضمحلال قيمة الأصول على توقعات المستثمرين للأرباح وانخفاض ثقة المستثمرين، وبالتالي وجود تأثير سلبي على القيمة السوقية للمنشأة، ورد فعل سلبي لسوق المال، حيث أنه بالإضافة إلى الآثار السلبية المباشرة المتوقعة، فإن المستثمرين يتوقعون انخفاض قدرة الشركات على توليد منافع اقتصادية مستقبلية وبالتالي انخفاض أدائها المستقبلي.

وبصورة مشابهة، استهدفت دراسة (Nawaiseh et al. (2016 تقييم الممارسة المحاسبية للاعتراف بخسائر اضمحلال قيمة الأصول غير المتداولة بما يتوافق مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي (IAS 36) للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بالأردن خلال عام 2015. وقد توصلت الدراسة إلى أن الشركات الصناعية تطبق متطلبات معيار المحاسبة الدولي (IAS 36) بدرجة ضعيفة. كما خلصت الدراسة إلى دور الإفصاح عن خسائر اضمحلال قيمة الأصول في تحسين شفافية التقارير

المالية وتخفيض عدم التأكد فيما يتعلق بقيمة الشركة. إلا أنه في المقابل قد تستخدم الإدارة الاعتراف بخسائر الاضمحلال كأداة للتلاعب بهدف إدارة الأرباح. وقد أوصت الدراسة بأنه يتعين على الشركات توجيه المزيد من الاهتمام إلى تطبيق المعيار الدولي (IAS 36)، والافصاح عن خسائر اضمحلال قيمة الأصول في تقاريرها المالية وفقاً لمتطلبات هذا المعيار، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن غالبية الشركات لم تفصح بشكل كامل عن مبلغ الانخفاض في القيمة، ولم تفصح عن الطريقة التي يتم بها حساب القيمة القابلة للاسترداد للأصول، ولا عن ظروف الشركة والأحداث والمؤشرات التي أثرت على قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة.

وفيما يتعلق بمؤشرات قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة، قامت دراسة Banker et al. (2017) بفحص المؤشرات المختلفة لقرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة وارتباطها بالتدفقات النقدية المستقبلية. وتشمل تلك المؤشرات كلا من عائد الاسهم، وتغير المبيعات، وتغير التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والتي تفسر بشكل كبير اضمحلال قيمة الأصول طويلة الأجل. وقد توقعت الدراسة التفاعل بين تلك المؤشرات، بحيث يكون التأثير الإجمالي لتلك المؤشرات أكبر من مجموع تأثيراتها الفردية. وبالتطبيق على عينة من الشركات الأمريكية خلال الفترة (١٩٨٧ - ٢٠٠٧)، توصلت الدراسة إلى أن قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول طويلة الأجل يتضمن أخباراً سيئة يتم استيعابها في الأرباح بسرعة أكبر من الأخبار الجيدة بما يعنى وجود تحفظ مشروط. لذلك يستخدم المحاسبون المؤشرات التي تتنبأ بشكل أفضل بالتدفقات النقدية المستقبلية لفئات الأصول. وقد حددت الدراسة التغير في المبيعات كمؤشر على انخفاض قيمة الأصول، حيث تعتبر المبيعات هي المحرك الأساسي للتدفقات النقدية الداخلية والخارجية. ويعتمد اختبار اضمحلال قيمة الأصول الثابتة على توقعات التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، والتي تعد توقعات المبيعات من المدخلات الرئيسية لتوقعات التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية. وبالمثل، يعكس عائد الاسهم التدفقات النقدية المخصصة على مدى زمني غير محدود، مما يؤثر على انخفاض قيمة الأصول طويلة الأجل.

ومن ناحية أخرى، قدمت دراسة Day (2017) ارشادات حول اضمحلال قيمة الأصول طويلة الأجل عند اجراء اختبار اضمحلال، والتي تشمل تحديد مدي وجود مؤشرات لانخفاض قيمة الأصول. وفي حالة وجود مؤشرات على وجود انخفاض في القيمة والتي تشير إلى عدم إمكانية استرداد القيمة الدفترية لمجموعة الأصول يتم قياس خسارة انخفاض القيمة بمقدار الزيادة في القيمة الدفترية عن القيمة العادلة لمجموعة الأصول والاعتراف بخسائر الاضمحلال. وقد قدمت الدراسة أمثلة على الأحداث أو التغييرات في الظروف التي تشير إلى انخفاض قيمة الأصول وتشمل الانخفاض الكبير في

السعر السوقي للأصل، أو التغير السلبي الكبير في الطريقة التي يتم بها استخدام الأصل والتي قد تنشأ نتيجة إعادة الهيكلة في العمليات الإنتاجية، أو التغير السلبي الكبير في الحالة المادية للأصل، أو التغير السلبي الكبير في البيئة القانونية وبيئة الأعمال والتي قد تؤثر على قيمة الأصل، مثل ظهور قانون جديد يؤثر على قدرة المنشأة على بيع منتجاتها، أو دخول منافس جديد مهم للسوق أو خضوع أصول معينة لقوانين بيئية. وبالإضافة إلى تلك المؤشرات، قدمت الدراسة مؤشرات أخرى مثل وجود خسائر تشغيلية، وانخفاض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، توقع استمرار تلك الخسائر، بالإضافة إلى توقع بيع الأصل أو التخلص منه بشكل كبير قبل نهاية عمره الإنتاجي المقدر.

وفيما يتعلق بتأثير الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة على تنبؤات المحللين الماليين، استهدفت دراسة (Andre et al. (2017) تقييم درجة الامتثال لمتطلبات الإفصاح الإلزامي لمعيار المحاسبة الدولي (IAS 36) ومعيار المحاسبة الدولي (IAS 38) لعينة من الشركات في الدول الأوروبية خلال الفترة (٢٠١٠، ٢٠١١)، وتقييم تأثير الإفصاح عن معلومات اضمحلال قيمة الأصول على دقة توقعات المحللين الماليين ودرجة تشتت توقعاتهم. وقد توصلت الدراسة إلى أن مستويات الإفصاح فيما يتعلق بمعيار المحاسبة الدولي (IAS 36) (اضمحلال الأصول) أقل بكثير من تلك المتعلقة بمعيار المحاسبة الدولي (IAS 38) الخاص بالأصول غير الملموسة. ويرجع ذلك إلى الافتراضات والتقديرات المستخدمة في حساب خسائر اضمحلال قيمة الأصول. كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين مستوى الإفصاح ودقة توقعات المحللين، مع وجود علاقة سلبية بين مستوى الإفصاح وتشتت توقعات المحللين، بالإضافة إلى وجود علاقة إيجابية بين مستوى الإفصاح والقيمة السوقية للأسهم. وتشير نتائج الدراسة إلى أن زيادة مستوى الامتثال لمعيار المحاسبة الدولي (IAS 36) تعنى ضمناً تقارير مالية أكثر شفافية بما يخفف من عدم التأكد بشأن آفاق الشركة، حيث يوفر معلومات ذات مقدرة تقييمية للمستثمرين، وذات مقدرة تنبؤية للتنبؤ بالأرباح ولأغراض التقييم.

وعلاوة على ذلك، أشارت نتائج الدراسة إلى أن الامتثال للإفصاح الإلزامي التفصيلي للمعايير الدولية ينطوي على تكاليف مباشرة مرتفعة للشركات. كما أن عدم الامتثال للمعايير يتضمن تكاليف تشمل الغرامات المالية وضغط السوق وخطر الشطب من بورصة الأوراق المالية، وذلك اعتماداً على البيئة المؤسسية. فإذا كانت تكاليف الامتثال للإفصاح الإلزامي مرتفعة وتكاليف عدم الامتثال ضئيلة، فقد يكون من الأفضل عدم الإفصاح عن جميع المعلومات المطلوبة.

وبناء على استعراض وتحليل المجموعة الأولى من الدراسات السابقة والتي تناولت مؤشرات اضمحلال قيمة الأصول الثابتة، وتقييم الممارسة المحاسبية للشركات في ضوء وجود تلك المؤشرات، فقد تم تحديد مجموعة من المؤشرات الداخلية والخارجية لاضمحلال قيم الأصول الثابتة. ووفقاً

لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي (36) IAS ، وبناء على وجود تلك المؤشرات يتم اجراء اختبار اضمحلال الأصول وتحديد مقدار خسارة اضمحلال الأصول التي يجب الاعتراف بها.

وقد قامت الدراسات السابقة بتقييم الممارسة المحاسبية الخاصة بقرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة والتحقق من درجة الامتثال أو الالتزام بمتطلبات معيار المحاسبة الدولي (IAS 36)، وذلك من خلال تحليل الافصاح الفعلي لقرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة. (e.g., Paik and Lee, 2013; Bond et al., 2016; Andre et al., 2017; Rahman et al., 2021)

ويتضح من تحليل نتائج الدراسات السابقة وجود تباين كبير عبر البلدان المختلفة من حيث درجة الامتثال لمتطلبات الافصاح وفقا لمعيار المحاسبة الدولي (IAS 36). وقد أرجعت الدراسات ذلك إلى استخدام التقديرات الادارية في اتخاذ القرارات الخاصة باضمحلال قيمة الأصول، واختلاف الدوافع الادارية، واختلاف البيئية المؤسسية التي تعمل بها الشركات من حيث درجة الانفاذ، هذا بالإضافة إلى عوامل خاصة بالشركات مثل الدوافع الادارية، وجودة آليات حوكمة الشركات.

وبالإضافة إلى ذلك وجدت الدراسات أن غالبية الشركات لا تزال لا تعترف بخسائر اضمحلال قيمة الأصول على الرغم من وجود مؤشرات على اضمحلال قيمة الأصول، أو يتم الاعتراف بخسائر اضمحلال الأصول الثابتة، ولكن ليس بالمقدار الذي تشير إليه مؤشرات الانخفاض في القيمة، وهو ما يشير إلى وجود مشكلات محتملة تتعلق إما بالامتثال للمعايير أو بضرورة الافصاح الإضافي للشركات.

وقد اتضح من تحليل الدراسات السابقة وجود مجموعة من المؤشرات الداخلية والخارجية التي تشير الي اضمحلال قيمة الأصول الثابتة والتي تشمل الربحية المنخفضة، وانخفاض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، وانخفاض القيمة السوقية عن القيمة الدفترية لحقوق الملكية، والاعتراف بالاضمحلال في العام السابق، وتغير المبيعات، وتغير الادارة العليا، ووجود خسائر تشغيلية.

وبناء على ما سبق يمكن اشتقاق الفرض الأول للدراسة في صورته البديلة على النحو التالي:

الفرض الأول H₁ : "يرتبط وجود المؤشرات الداخلية والخارجية لاضمحلال قيمة الأصول الثابتة بقرار الاعتراف بخسائر اضمحلال قيمة الأصول الثابتة"

٨-٢ تحليل الدراسات السابقة والتي تناولت دوافع ومحددات قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة واشتقاق الفروض الثاني والثالث والرابع والخامس

تناولت المجموعة الثانية من الدراسات السابقة دوافع الشركات لاتخاذ قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال الأصول الثابتة، والعوامل المؤثرة على هذا القرار، ويمكن استعراض تلك الدراسات على النحو التالي:

استهدفت دراسة (Cotter et al. (1998 اختبار العوامل المؤثرة على قرار تخفيض قيمة الأصول الثابتة، لعينة من الشركات الصناعية الأسترالية المدرجة خلال الفترة (١٩٩٢ - ١٩٩٣). وقد توصلت الدراسة إلى أن قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة يتأثر بعوامل الاقتصاد الكلي، وعوامل داخلية للشركات والتي تؤثر على قرارات الادارة الخاصة بالاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة. إذ وجدت الدراسة ارتباطاً بين مقدار (قيمة) خسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة المعترف بها ودوافع المديرين، فضلاً عن قدرة الشركة على استيعاب أثار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة في القوائم المالية. كما توصلت الدراسة إلى وجود ارتباط إيجابي بين تغيير الادارة العليا وقرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول. وقد وجدت الدراسة أن مخاطر عمليات الشركة ومخاطر احتمال تعرضها لانخفاض في قيمة أصولها يرتبط بحجم الشركة، فالشركات الصغيرة تميل إلى التعرض لمخاطر أعلى في انخفاض قيم أصولها بسبب الاداء الضعيف وأنها أكثر حساسية للتغيرات الاقتصادية ومخاطر السيولة مقارنة بالشركات الأكبر حجماً. وبالتالي يزداد احتمال قيام الشركات الأصغر حجماً بالإفصاح عن مقدار اعلى من خسائر اضمحلال قيمة الأصول الثابتة مقارنة بالشركات كبيرة الحجم، نظراً للمخاطر الكامنة في عملياتها وزيادة احتمالية تعرضها لانخفاض قيم أصولها. كما توصلت الدراسة إلى أن الشركات التي تعاني من فترة ممتدة من انخفاض ادائها تفصح عن مقدار أعلى من اضمحلال قيمة الأصول. كما وجدت الدراسة أن انخفاض نسبة الرفع المالي يرتبط بقيام الشركات بالاعتراف بخسائر اضمحلال قيمة أصولها. كما أن وجود الاحتياطات النقدية يسمح للشركات بالتمويل الداخلي وهو ما يمنح الشركات قدرة أكبر على استيعاب عمليات اضمحلال وتخفيض قيمة الأصول الثابتة. علاوة على ذلك، وجدت الدراسة علاقة ايجابية بين تغييرات الادارة العليا وعمليات تخفيض الأصول الثابتة، وذلك لتعزيز فرصة اظهار تحسن في اداء الشركة في الفترات اللاحقة.

وفيما يتعلق بالدوافع الاقتصادية لقرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة، اختبرت دراسة (Missonier-Piera (2007) الدوافع الكامنة وراء قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة وتأثير الخصائص التشغيلية للشركات على القرار. وبالتطبيق على عينة من الشركات

السويسرية خلال الفترة (١٩٩٤ - ٢٠٠٠)، توصلت الدراسة إلى وجود ارتباط سلبي بين قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة ونسبة العمليات الأجنبية، مع وجود ارتباط سلبي بين الإفصاح عن اضمحلال قيمة الأصول والرفع المالي، وأيضاً وجود ارتباط سلبي بين قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول والادراج في البورصات الأجنبية، علاوة على وجود ارتباط سلبي بين قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول وفرص الاستثمار. وتشير هذه النتائج إلى ارتباط قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة بتصورات وأدراك الدائنين، وأصحاب المصالح الأجانب بشأن الوضع المالي للشركة وقدرتها على الاقتراض. وفي سياق إعادة تقييم الأصول التصاعدي، وجدت الدراسة أن إعادة التقييم التصاعدي للأصول الثابتة يساعد في تجنب انتهاك شروط المديونية، حيث يساعد على تحسين قدرة الشركة على الحصول على قروض جديدة، كما يساعد إعادة التقييم التصاعدي على ردع عروض الاستحواذ العدائية وعلى تخفيض التكاليف السياسية.

ومن ناحية أخرى، استهدفت دراسة (Garrod et al. (2008 اختبار العوامل التي تؤثر على قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال الأصول الثابتة ومقدار خسائر الاضمحلال التي يتم الاعتراف بها، وذلك بالتطبيق على الشركات الخاصة الصغيرة التي تعمل في جمهورية سلوفينيا في عام ٢٠٠٣، حيث تواجد هيكل الملكية الفردية لهذه الشركات، وبالتالي لا يوجد فصل بين الملكية والادارة ولا يوجد مشاكل الوكالة عند الاختيار المحاسبي. وقد اختبرت الدراسة تأثير الحوافز الاقتصادية المحتملة المتعلقة بتخفيض الضرائب والتكاليف السياسية، والتعلم بشأن الخيارات المحاسبية التي تتخذها الشركات عند اعداد التقارير المالية. وقد خلصت الدراسة إلى ان الشركات الأكثر ربحية هي الأكثر احتمالاً لأن تقوم بتخفيض أصولها ويكون مقدار التخفيض أكبر، بما يعكس قدرتها على تخفيض الضرائب وتخفيض التكاليف السياسية. كما أشارت الدراسة إلى أن الاعتراف بخسارة اضمحلال الأصول في العام السابق يعد مؤشراً للاعتراف بخسارة اضمحلال في العام الحالي وذلك نتيجة التعلم والاستفادة من المزايا الضريبية الناتجة عن اضمحلال الأصول، وبالتالي تكرار المكاسب الاقتصادية.

وفي نفس السياق، تناولت دراسة (Tay (2009 تأثير خصائص الشركات على قرار الاعتراف بخسائر اضمحلال قيمة الأصول الثابتة، بالإضافة إلى اختبار العلاقة بين قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول وأسعار الأسهم. وتتضمن خصائص الشركات حجم الشركة، والسيولة، والرفع المالي، والقيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، وكثافة الأصول الثابتة.

وقد أظهرت نتائج الدراسة تأثير كل من كثافة الأصول الثابتة وحجم الشركة على قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال الأصول، بينما لم تجد الدراسة علاقة معنوية لمستوى الرفع المالي على قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال الأصول. وقد ميزت الدراسة بين عمليات إعادة تقييم الأصول وقرار

الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول، حيث يتضمن قرار إعادة تقييم الأصول إعادة النظر في قيمة الأصل وتعديل قيمته الدفترية إلى القيمة العادلة، وبالتالي تنقسم عمليات إعادة تقييم الأصول الثابتة إلى عمليات إعادة تقييم تصاعدية (زيادة الأصول) وعمليات إعادة تقييم تنازلية (تناقص الأصول). وبالإضافة إلى ذلك توصلت الدراسة إلى أن قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول يوفر معلومات مفيدة للمستثمرين، والتي تنعكس في أسعار الأسهم. إلا أنه في المقابل قد توجد دوافع انتهازية للإدارة عند اتخاذها لقرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول لتحقيق أقصى قدر من المنافع الخاصة للإدارة، مما يضعف من مصداقية القوائم المالية.

وفيما يتعلق بالدوافع الادارية وراء قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة، اختبرت دراسة (Seng and Su (2010) الدوافع الادارية لقرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة لعينة من الشركات المدرجة ببورصة نيوزيلندا خلال الفترة (١٩٩٩ - ٢٠٠٣). وتدعم نتائج الدراسة فرضية التكاليف السياسية وعدم تماثل المعلومات، حيث وجدت الدراسة أن الشركات الأكبر حجماً تكون أكثر احتمالاً لاتخاذ قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة لتخفيض التكاليف السياسية وتخفيض عدم تماثل المعلومات. علاوة على ذلك، وجدت الدراسة أن كثافة الأصول الثابتة ذات تأثير إيجابي على قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول، بالإضافة الي وجود أدلة محدودة على السلوك الانتهازي للإدارة في ممارسة إعادة تقييم الأصول.

وعلي وجه مشابه، تناولت دراسة (Barac and Sodan (2011) دوافع المديرين عند اتخاذ قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة، لعينة من الشركات الكرواتية المدرجة بالبورصة خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٨). وقد أظهرت النتائج أن الشركات كبيرة الحجم تكون أكثر احتمالاً للاعتراف بخسائر اضمحلال قيمة الأصول الثابتة، وذلك نظراً لفرضية التكاليف السياسية لتخفيض الأرباح المعلنة، بالإضافة الي أن الشركات ذات نسبة السيولة المنخفضة، والشركات ذات التدفقات النقدية المنخفضة من المرجح أن تكون أكثر احتمالاً للاعتراف بخسائر اضمحلال قيمة الأصول الثابتة. كما أشارت الدراسة إلى وجود ارتباط إيجابي بين كثافة الأصول الثابتة والاعتراف بخسائر اضمحلال قيمة الأصول. كما وجدت الدراسة ارتباط إيجابي بين انخفاض الدخل التشغيلي وخسائر اضمحلال قيمة الأصول الثابتة.

ومن ناحية أخرى، استهدفت دراسة (latridis and Kilirgiotis (2012) اختبار دوافع الشركات لإعادة تقييم الأصول، والتي تشمل الخصائص التشغيلية، والمالية للشركات، ومنها حجم الشركة، وكثافة الأصول الثابتة، والعمليات الأجنبية للشركات، ونسبة المديونية (الرفع المالي)، والميل لإدارة الأرباح. وبالتطبيق على عينة من الشركات الإنجليزية، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين

حجم الشركة والافصاح عن إعادة تقييم الأصول، حيث تميل الشركات كبيرة الحجم إلى تقديم مزيد من الافصاح الاختياري لمقابلة زيادة الطلب على المعلومات الخاصة بها. كما تستخدم الشركات كبيرة الحجم إعادة تقييم الأصول كوسيلة لتعزيز مركزها المالي مقارنة بالشركات الصغيرة. كما توصلت الدراسة إلى أن الشركات التي لديها عمليات أجنبية، والمدرجة في البورصات الأجنبية تميل إلى عمليات إعادة تقييم الأصول التصاعدية. علاوة على ذلك، وجدت الدراسة علاقة عكسية بين كثافة الأصول الثابتة وإعادة تقييم الأصول، بالإضافة إلى أن الشركات التي لديها احتياجات تمويلية عالية تميل إلى إجراء إعادة تقييم الأصول بالزيادة لتعزيز وضعها المالي والحصول على رأس المال اللازم لتمويل خططها الاستثمارية، كما وجدت الدراسة علاقة سلبية بين إعادة تقييم الأصول الثابتة وممارسات إدارة الأرباح.

وعلي الجانب الآخر، فقد استهدفت دراسة (Zakaria (2015) وضع إطار مفاهيمي لقرار إعادة تقييم الأصول الثابتة والذي يتضمن الدوافع والتأثيرات ومعايير القرار. وبالتطبيق على عينة من الشركات المقيدة في بورصة اندونيسيا خلال الفترة (٢٠٠٨ - ٢٠١٢). توصلت الدراسة إلى أن دوافع قرار إعادة تقييم الأصول الثابتة تشمل تحقيق منافع اقتصادية مثل الكفاءة الاقتصادية، وتخفيض تكاليف المديونية، وتخفيض التكاليف السياسية، وتخفيض السلوك الانتهازي للإدارة، وتوفير دور تقييمي لمعلومات إعادة تقييم الأصول، وتقديم إرشادات لأصحاب المصالح، وأخيرًا تخفيض عدم تماثل المعلومات. وفيما يتعلق بتأثير قرار إعادة التقييم، فإنه يتضمن تأثير على الأداء المالي المستقبلي، وتأثير على رد فعل السوق. وتؤكد الدراسة على ضرورة مراعاة اعتبارات التكلفة والعائد عند قيام إدارة الشركات باتخاذ قرار إعادة تقييم الأصول الثابتة من حيث الدوافع والتأثيرات ونتائج الأعمال. كما توصلت الدراسة إلى أن المنافع الداخلية للشركات من اتخاذ قرار إعادة تقييم الأصول الثابتة كانت أكثر هيمنة مقارنة بالمنافع الخارجية، مع ضرورة مراعاة تكاليف قرار إعادة تقييم الأصول، والتي تشمل رسوم وأتعاب التقييم، ورسوم وأتعاب المراجعة، والتكاليف والالتزامات الضريبية.

ومن ناحية أخرى، تناولت دراسة Shaari et al. (2017) تقييم الدوافع غير المتحيزة (الدوافع الاقتصادية) مقابل الدوافع الانتهازية (إدارة الأرباح) لاسترداد أو عكس خسائر اضمحلال قيمة الأصول من قبل الشركات الماليزية في ظل متطلبات معيار المحاسبة الدولي (IAS 36)، وارتباط تلك الدوافع بالأداء المستقبلي للشركة وأسعار الأسهم، وذلك لعينة من الشركات الماليزية التي أفصحت عن انعكاس أو استرداد خسائر اضمحلال قيمة الأصول خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠٠٩). إذ يتعين على الشركات وفقا لمتطلبات المعيار الدولي (IAS 36) في حالة عدم وجود مؤشر على خسارة اضمحلال القيمة المعترف بها سابقًا للأصل المعين (بخلاف الشهرة)، أن تقوم الشركة بإعادة حساب القيمة القابلة

للاسترداد للأصل. وإذا كانت تلك القيمة في الفترة الحالية أعلى من القيمة الدفترية فإنه يتم عكس او استرداد خسارة الاضمحلال في القيمة المعترف بها سابقاً. وقد تزيد القيمة القابلة للاسترداد للأصل بسبب مؤشرات زيادة في القيمة السوقية للأصل، أو تغييرات ملحوظة مع تأثير إيجابي على المنشأة مثل التغييرات في البيئة التكنولوجية، أو السوقية، أو الاقتصادية، أو القانونية للشركة، وتخفيض سعر الفائدة في السوق، واجراء تغييرات مهمة في طريقة استخدام الأصل، ووجود مؤشرات على تحسن الاداء الاقتصادي للأصل.

وقد خلصت الدراسة إلى وجود نوعين من الدوافع لعكس أو استرداد خسائر اضمحلال قيمة الأصول: النوع الأول هي الدوافع غير المتحيزة والتي تعكس تغيراً إيجابياً في الظروف الاقتصادية الحقيقية للشركة. بينما يمثل النوع الثاني في الدوافع الانتهازية (الدوافع المتحيزة) والمرتبطة بإدارة الأرباح. وقد وجدت الدراسة أنه في حالة الدوافع الاقتصادية (دوافع غير متحيزة) لعكس خسائر اضمحلال قيمة الأصول، عندئذ يرتبط عكس او استرداد تلك الخسائر بتحسين الاداء التشغيلي الحالي والمستقبلي وتحسين أداء سعر السهم الحالي. أما إذا كان الدافع من عكس خسائر اضمحلال قيمة الأصول هو دوافع انتهازية، فإن عكس الخسائر يرتبط بمؤشرات لإدارة الأرباح.

وفيما يتعلق بالعوامل المؤثرة على قرار الشركات بالاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة استهدفت دراسة (Diantimala et al., 2018)، لعينة من الشركات المدرجة في بورصة اندونيسيا خلال الفترة (٢٠١٣ - ٢٠١٦). وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الشركات التي تعترف بخسائر اضمحلال قيمة الأصول هي الشركات الأكبر حجماً، والشركات ذات الرفع المالي المرتفع والسيولة المالية الأعلى، وذات الكثافة المرتفعة للأصول الثابتة.

وفي نفس السياق، استهدفت دراسة (Nijam 2018) اختبار دوافع الشركات للاعتراف بخسائر اضمحلال قيمة الأصول الثابتة. وبالتطبيق على عينة من الشركات الصناعية المدرجة في بورصة كولومبو خلال الفترة (٢٠١٢ - ٢٠١٣)، وجدت الدراسة أن دوافع قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال الأصول الثابتة قد تختلف باختلاف البلدان وطبيعة الاقتصاد الذي تعمل فيه الشركات. وقد أشارت الدراسة إلى أن القيم العادلة للأصول تعكس بشكل أكثر دقة المركز المالي للشركة وتعكس ظروف السوق الحالية، وبالتالي توفر معلومات في الوقت المناسب ومن ثم زيادة الشفافية. كما ترتبط دوافع قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال الأصول بالاحتياجات المالية للشركة، وكثافة الأصول الثابتة، والتكاليف السياسية. وقد وجدت الدراسة أن حجم الشركة يرتبط إيجابياً بقرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول. فالشركات الكبيرة تكون أكثر حساسية من الناحية السياسية مقارنة بالشركات الصغيرة، وبالتالي من المرجح أن تعيد تقييم الأصول والاقتصاص عن خسارة اضمحلال الأصول من

أجل إظهار صورة متحفظة للربحية، وبالتالي تخفيض التكاليف السياسية. كما أشارت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية بين كثافة الأصول الثابتة وقرار الاعتراف بخسارة اضمحلال الأصول. علاوة على ذلك أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين الرفع المالي وقرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول. وأخيرا توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين الاداء المالي وقرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول.

وفي سياق الدوافع الادارية الانتهازية لقرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الثابتة، ميزت دراسة Rahman et al. (2020) بين مدخل التكلفة التاريخية ومدخل اعادة تقييم الأصول الثابتة عند الافصاح عن الأصول الثابتة، حيث تحقق التكلفة التاريخية الموضوعية والقابلية للتحقق إلا أنها تفتقر إلى الملاءمة وتساعد على اخفاء المعلومات حول الوضع المالي الحقيقي للشركة. وفي المقابل تعتبر القيمة العادلة للأصول أكثر ملاءمة لمستخدمي التقارير المالية حيث تقلل عدم تماثل المعلومات، وتحقق الشفافية، وتساعد المستثمرين على التنبؤ بأداء الشركة المستقبلي واتخاذ قرارات استثمارية سليمة. وتشير الدراسة الي أنه بالرغم من مزايا تطبيق القيمة العادلة واعادة تقييم الأصول الثابتة الا انها قد توفر معلومات غير موثوقة وتسبب ضوضاء في سوق الاوراق المالية، بسبب عدم الامتثال الكامل للمعايير الدولية. كما أن وجود دوافع انتهازية للإدارة لتقليل التكاليف السياسية المرتفعة وتكاليف التعاقد ومشاكل عدم تماثل المعلومات يؤثر على تقديم الصورة الحقيقية للشركة. لذلك يجب على المستثمرين وأصحاب المصالح الأخذ بعين الاعتبار ممارسات اضمحلال قيمة الأصول الثابتة وتأثيرها على التقارير المالية.

ومن ناحية أخرى، اختبرت دراسة Hastuti et al.(2020) دوافع قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة في ظل وجود سياسة التخفيض الضريبي في اندونيسيا. وتشمل هذه الدوافع حجم الشركة، والرفع المالي، والربحية. وباستخدام عينة من الشركات الاندونيسية المدرجة خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠١٧) أشارت نتائج الدراسة إلى أن الشركات ذات الحجم الأكبر والرفع المالي الأقل من المرجح أن تقوم بالإفصاح عن اضمحلال قيمة الأصول الثابتة. وتظهر النتائج علاقة سلبية بين الربحية وقرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول، فكلما انخفضت الربحية كلما زاد احتمال قيام الشركات بالإفصاح عن اضمحلال قيمة الأصول الثابتة. وتُرجع الدراسة مبررات هذه النتائج إلى ارتفاع التكاليف السياسية التي تواجهها الشركات كبيرة الحجم، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف التعاقد وشروط المديونية، وبالتالي كلما اقتربت الشركة من انتهاك شروط المديونية كلما يقل احتمال قيامها بالإفصاح عن اضمحلال قيمة الأصول. كما توصلت الدراسة إلى أن الشركات ذات الربحية المنخفضة من المرجح أن يزيد احتمال افصاحها عن اضمحلال قيمة الأصول الثابتة.

وفيما يتعلق بتوقيت الاعتراف بخسائر اضمحلال الأصول الثابتة، استهدفت دراسة Rahman et al.(2021) اختبار توقيت وتكرار ممارسات اضمحلال قيمة الأصول الثابتة وارتباطها بدوافع قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة، وتأثير قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول على الاداء المستقبلي للشركات. وقد قامت الدراسة بالتطبيق على أحد الأسواق الناشئة باستخدام عينة من الشركات المدرجة في بورصة دكا ببنغلاديش وذلك خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٥). ويشير التوقيت إلى اللحظة الزمنية التي تتم فيها عمليات اتخاذ قرار الاضمحلال سواء ما قبل الاكتتاب العام أو بعد الاكتتاب العام، وكذلك قبل الاندماج والاستحواذ، وأثناء اتجاهات السوق الصاعدة أو الهابطة. ويشير التكرار الي مدى تكرار اجراء عمليات اضمحلال الاصول من قبل الشركة. وقد توصلت الدراسة إلى اختلاف دوافع قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول باختلاف توقيت وتكرار عمليات الاضمحلال التي تقوم بها الشركة، حيث إن التكرار والتوقيت لهما دلالات حول دوافع قرار الاضمحلال، حيث يؤثر قرار الاضمحلال على اظهار الصورة الحقيقية للشركات وتقديم انطباع عن حالة الأصول لأصحاب المصالح. كما توصلت الدراسة إلى دور قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الاصول في الحد من عدم تماثل المعلومات حول قيمة الأصول وبالتالي تحسين ثقة المستثمرين، بالإضافة إلى توصيل توقعات الاداء المستقبلي للشركات.

وبناء على استعراض وتحليل المجموعة الثانية من الدراسات السابقة يتضح اختلاف دوافع إدارة الشركات تجاه قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة، والتي منها دوافع اقتصادية وبعضها دوافع انتهازية. وتشمل الدوافع الاقتصادية تحسين منفعة التقارير المالية من خلال الافصاح عن الخسائر في الوقت المناسب، بما يساعد المستثمرين على تقييم المقدرة التشغيلية ومخاطر الأعمال المرتبطة بها، ومن ثم تقدير العوائد على استثماراتهم بصورة سليمة. بالإضافة إلى توصيل معلومات عن الوضع المالي الحقيقي للوحدات الاقتصادية مما يسهل من تقييم أدائها السابق وأفاقها المستقبلية. هذا بالإضافة إلى الدوافع الاقتصادية المتعلقة بالاستفادة من المزايا الضريبية وتخفيض التكاليف السياسية. وبالرغم من الدوافع الاقتصادية غير المتحيزة، فإذا فشل السوق في رقابة إدارة الوحدات الاقتصادية لتعزيز مصالح المستثمرين الخارجيين أو نتيجة فشل آليات الحوكمة، ووجود عدم تماثل المعلومات، فقد يلجأ المدبرون إلى الممارسات المحاسبية بشكل انتهازى لتحقيق مصالحهم الخاصة وعندئذ تظهر الدوافع الانتهازية لقرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة.

وفيما يتعلق بالعوامل التي تؤثر على قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة، تناولت الدراسات السابقة تأثير بعض العوامل المتعلقة بالشركات والتي تشمل حجم الشركة، وكثافة الأصول الثابتة، والعمليات الأجنبية للشركة، والادراج في البورصات الأجنبية، والرفع المالي. وباستعراض تلك

الدراسات يتضح اختلاف تأثير تلك العوامل على قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة، وذلك باختلاف طبيعة الاقتصاد الذي تعمل فيه الشركات واختلاف البيئة المؤسسية ودرجه الانفاذ للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

وبالنسبة لحجم الشركة كأحد العوامل المؤثرة على قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة، استخدمت بعض الدراسات السابقة (Garrod et al., 2008; Christensen and Nikolaev, 2013; Yang and Chiu, 2014; Nawaiseh et al., 2016; Hastuti et al., 2020). حجم الشركة كمؤشر للتكاليف السياسية التي تتعرض لها الشركة. كما يستخدم حجم الشركة كمؤشر على أهمية الشركة بالنسبة للمستثمرين وأصحاب المصالح، وبالتالي تحظى الشركات كبيرة الحجم بمزيد من الاهتمام ورقابة السوق والمستثمرين. ومن المرجح أن يتنبأ السوق مقدماً بانخفاض قيمة أصولها، بالإضافة إلى أن الشركات كبيرة الحجم تستفيد من وفورات الحجم عند تكلفة جمع المعلومات، وبالتالي يكون لديها مستوى أعلى من الإفصاح الاختياري، هذا بالإضافة إلى قدرة الشركات كبيرة الحجم على استيعاب خسائر اضمحلال قيمة الأصول الثابتة.

وبناء على ما سبق يمكن اشتقاق الفرض الثاني للدراسة في صورته البديلة على النحو التالي:

الفرض الثاني H₂: "يؤثر حجم الشركة ايجابيا على قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة"

ومن ناحية أخرى، تناولت الدراسات السابقة الرفع المالي كأحد محددات قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال الأصول الثابتة. (e.g., Cotter et., 1998; Missonir–Piera, 2007; Yang and Chiu, 2014). وطبقا للنظرية الايجابية تميل الوحدات الاقتصادية المرتبطة بعقود مديونية إلى استخدام طرق وسياسات محاسبية ينتج عنها زيادة قيمة الأصول وزيادة صافي الربح، حيث يستخدم الدائنون (المقرضون) المعلومات المحاسبية لتحليل الوضع المالي للشركة وتقييم مخاطر الائتمان وتقييم الجدارة الائتمانية للشركات. وقد حاولت الدراسات السابقة الربط بين نسبة الرفع المالي وقرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول، وتوصلت إلى نتيجة مؤداها أن الوحدات الاقتصادية تميل إلى الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول في السنة التي تتخض فيها نسبة المديونية مقارنة بالسنوات الأخرى. بمعنى أنه في ظل زيادة نسبة الرفع المالي يقل احتمال الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول، وذلك بهدف المحافظة على نسبة الرفع المالي ومن ثم عدم احداث خلل في هذه النسبة حيث أن أي خلل سيؤدي حتماً إلى ارتفاع تكلفة الاقتراض.

وبناء على ما سبق يمكن اشتقاق الفرض الثالث للدراسة في صورته البديلة على النحو التالي:

الفرض الثالث H₃: "تؤثر نسبة الرفع المالي للشركات سلبيا على قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة"

ومن ناحية أخرى، تعتبر نسبة الأصول الثابتة إلى إجمالي أصول الشركة أو كثافة الأصول الثابتة أحد محددات قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول. وقد اختلفت نتائج الدراسات السابقة حول تأثير كثافة الأصول الثابتة على قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول. فمن ناحية وجد بعض الدراسات السابقة (e.g., Tay, 2010; Iatridis and Kilirgiotis, 2012; Manihuruk and Farahmita, 2015) أن زيادة نسبة الأصول الثابتة إلى إجمالي أصول الشركة، قد يدفع الإدارة إلى تأجيل الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة خوفاً من التأثير السلبي على قيمة الشركة نظراً لانخفاض قاعدة الأصول، والتأثير السلبي على التدفقات النقدية المستقبلية. وعلى العكس وجد بعض الدراسات السابقة (e.g., Diantimala et al., 2018; Fathmaningrum and Yudhanto, 2019) أن الشركات ذات الكثافة العالية للأصول الثابتة تكون أكثر عرضة للتغير في قيم الأصول نتيجة الظروف الاقتصادية وعوامل التطور التكنولوجي، وبالتالي من المتوقع أن تفصح عن قدر أكبر من خسائر اضمحلال قيمة الأصول.

وبناء على ما سبق يمكن اشتقاق الفرض الرابع للدراسة في صورته البديلة على النحو التالي:

الفرض الرابع H₄: "تؤثر كثافة الأصول الثابتة للشركات على قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة"

ومن ناحية أخرى، تناولت الدراسات السابقة السيولة كأحد محددات قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة. وقد وجدت الدراسات (e.g., Yang and Chiu, 2014; Fathmaningrum and Yudhanto, 2019) أن الشركات التي تواجه مشاكل سيولة يقل احتمال قيامها بالإفصاح عن خسائر اضمحلال قيمة الأصول الثابتة، وذلك على عكس الشركات التي يكون لديها احتياطات نقدية داخلية وسيولة مرتفعة والتي تسمح لها بالتمويل الداخلي للاستثمارات، ويمنحها قدرة أكبر على استيعاب خسارة اضمحلال قيمة الأصول، وبالتالي يزداد احتمال قيامها بالإفصاح عن اضمحلال قيمة الأصول.

وبناء على ما سبق يمكن اشتقاق الفرض الخامس للدراسة في صورته البديلة على النحو التالي:

الفرض الخامس H₅: "يؤثر مستوى سيولة الشركة إيجابياً على قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة"

٩- الدراسة التطبيقية

تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار فروض الدراسة، من خلال اختبار العلاقة بين مؤشرات اضمحلال قيمة الأصول الثابتة والاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول، بالإضافة إلى اختبار تأثير محددات قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة.

ولتحقيق أهداف الدراسة التطبيقية، سوف يتم تناول كلا من مجتمع وعينة الدراسة، ومتغيرات الدراسة وكيفية قياسها، ونماذج الدراسة اللازمة لاختبار الفروض، وأخيراً نتائج الدراسة التطبيقية، وذلك على النحو التالي:

٩-١ مجتمع وعينة الدراسة وأدوات وإجراءات الدراسة

يشمل مجتمع الدراسة الشركات غير المالية المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة الزمنية (٢٠١٣-٢٠٢٠)، وذلك بعد استبعاد البنوك وشركات التأمين والشركات المالية، نظراً لخضوعها لبعض المعايير والمتطلبات الرقابية الخاصة. وقد تم اختيار عينة تحكيمية من هذه الشركات روعي في اختيارها عدة اعتبارات، والتي تتمثل في توافر التقارير المالية والإيضاحات المتممة للشركة كاملة، وأن تقوم الشركة بنشر قوائمها المالية بالجنه المصري، مع استبعاد (الشركات- السنوات) ذات البيانات المفقودة للمتغيرات المستخدمة في النماذج الاحصائية للدراسة.

وبعد تطبيق معايير الاختيار السابقة تم الحصول على العينة النهائية والتي تتكون من ٣٨ شركة بعد مشاهدات ٣٠٤ مشاهدة (شركة- سنة)، حيث يتبع الباحث مدخل Firm- year observation وذلك قياساً على (Shaari et al., 2017; Chen and Chen, 2019; Rahman et al., 2021).

وقد اعتمد الباحث في جمع البيانات الفعلية للدراسة التطبيقية والتي تبدأ من عام ٢٠١٣ وحتى عام ٢٠٢٠، فضلاً عن بعض البيانات المالية الأخرى التي تم جمعها لأغراض قياس بعض المتغيرات على التقارير والقوائم المالية السنوية والإيضاحات المتممة لها المنشورة على بعض قواعد البيانات بالمواقع الالكترونية الرسمية للشركات الممثلة في عينة الدراسة، والنشرات الدورية الصادرة من مركز معلومات البورصة المصرية، وكذلك بعض المواقع الالكترونية على شبكة الأنترنت ذات الصلة مثل موقع معلومات مباشر www.mubasher.info. ويظهر الملحق رقم (١) بيان بأسماء الشركات التي تمثل مفردات عينة الدراسة.

٩-٢ نماذج الدراسة وتوصيف وقياس المتغيرات

تحقيقاً لأهداف الدراسة سيتم وضع نماذج الدراسة وتوصيف وقياس متغيرات لكل نموذج على حدة، وذلك على النحو التالي:

٩-٢-١ النموذج الأول للدراسة وتوصيف وقياس متغيراته

لتحقيق هدف الدراسة الخاص باختبار وتقييم الممارسة المحاسبية الخاصة بمعالجة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة، سيتم اختبار العلاقة بين مجموعة من المؤشرات الداخلية والخارجية لانخفاض قيم الأصول الثابتة، واعتراف الشركات بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة استجابة لوجود تلك المؤشرات وذلك وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي (IAS 36) وذلك استناداً على (Cotter et al., 1998; Yang and Chiu, 2014; Bond et al., 2016; Shaari et al., 2017; Chen and Chen, 2019)

ولاختبار الفرض الأول للدراسة تم الاعتماد على نموذج الانحدار التالي:

$$\text{Impair}_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 (B/M)_{it} + \alpha_2 Yrs_{it} + \alpha_3 ROE_{it} + \alpha_4 CFO_{it} + \epsilon_{it} \quad (1)$$

المتغير التابع: قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة Impair_{it}

يتمثل المتغير التابع للنموذج الأول للدراسة في قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة، وقد تم قياسه كمتغير ثنائي *dichotomous variable* يأخذ القيمة (واحد) إذا تم الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة، ويأخذ القيمة (صفر) بخلاف ذلك، قياساً على (Bond et al., 2016; Nawaiseh et al., 2016; Andre et al., 2017).

المتغيرات المستقلة: المؤشرات الداخلية والخارجية لاضمحلال قيمة الأصول الثابتة

تشمل المتغيرات المستقلة مجموعة من المؤشرات الداخلية والخارجية لانخفاض او اضمحلال قيمة الأصول الثابتة والتي يلزم توافر أي منها لقيام الشركات بإجراء اختبار اضمحلال قيمة الأصول الثابتة، والتي تتضمن الآتي:

(١) القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية لحقوق الملكية $(B/M)_{it}$

يعد زيادة القيمة الدفترية عن القيمة السوقية لحقوق الملكية مؤشراً على أن السوق قد حدد أن قيمة الأصول السوقية أقل من قيمتها الدفترية.

وتم قياس هذا المتغير $(B/M)_{it}$ بقسمة القيمة الدفترية لحقوق الملكية للشركة على القيمة السوقية لحقوق الملكية في نهاية السنة (t) .

وذلك قياساً على (Yang and Chiu, 2014; Shaari et al., 2017; Chen and Chen, 2019). ويعد هذا المتغير متغيراً مستمراً Continuous variable، حيث كلما زاد مقدار هذا المتغير كلما كان ذلك مؤشراً قوياً على أنه يجب الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة. وإذا كانت القيمة الدفترية أكبر من القيمة السوقية لأكثر من عام، فإن هذا يشير إلى أن الانخفاض في القيمة السوقية الذي شهدته الشركة ليس عابراً، ومن ثم فقد تم تضمين النموذج متغير عدد السنوات $(Yrs)_{it}$ في معادلة الانحدار، وهو متغير ثنائي dichotomous Variable يأخذ القيمة (واحد) إذا كانت قيمة المتغير (B/M) أكبر من واحد لمدة عامين (الحالي والسابق)، ويأخذ القيمة (صفر) بخلاف ذلك، وهذا تمثيلاً مع (Bond et al., 2016; Chen and Chen, 2019).

(ب) الاداء المالي (الربحية) ROE_{it}

يعتبر انخفاض الاداء المالي أو الربحية أحد المؤشرات على انخفاض قيمة الأصول الثابتة، نظراً لانخفاض أدائها الاقتصادي. ويتم قياس الربحية $(ROE)_{it}$ من خلال قسمة صافي الربح قبل البنود الاستثنائية وخسائر اضمحلال الأصول على عدد الأسهم المتداولة، وذلك استناداً على (Garrod et al., 2008; Shaari et al., 2017).

(ج) التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية CFO_{it}

يترتب على انخفاض الاداء الاقتصادي للأصول الثابتة انخفاض التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، وبالتالي تم استخدام انخفاض التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية كأحد المؤشرات على اضمحلال قيمة الأصول الثابتة.

وتم قياس هذا المتغير من خلال قسمة إجمالي التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية على عدد الأسهم المتداولة، وذلك استناداً على (Zakaria, 2015; Nawaiseh et al., 2016; Rahman et al., 2021).

٩-٢-٢ النموذج الثاني للدراسة وتوصيف وقياس متغيراته

لتحقيق هدف الدراسة الخاص باختبار محددات قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة، ولأغراض اختبار الفروض الثاني والثالث والرابع والخامس للدراسة، تم وضع النموذج الثاني للدراسة على النحو التالي:

$$\text{Impair}_{it} = \beta_0 + \beta_1 \text{SIZE}_{it} + \beta_2 \text{LEV}_{it} + \beta_3 \text{FAI}_{it} + \beta_4 \text{LIQ}_{it} + \epsilon_{it} \quad (2)$$

المتغير التابع: قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة $Impair_{it}$

وهو عبارة عن متغير ثنائي $dichotomous\ variable$ يأخذ القيمة (واحد) إذا تم الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة، ويأخذ القيمة (صفر) بخلاف ذلك.

المتغيرات المستقلة:

$SIZE_{it}$: حجم الشركة (i) في نهاية العام (t) ، ويتم قياسه باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة، وذلك قياسًا على (Yang and Chiu, 2014; Banker et al., 2017).

LEV_{it} : الرفع المالي للشركة (i) في نهاية العام (t) ، ويقاس بقسمة إجمالي التزامات الشركة على إجمالي أصول الشركة في نهاية العام، وذلك قياسًا على (Sharri et al., 2017) .

FAI_{it} : كثافة الأصول الثابتة للشركة (i) في نهاية الفترة t ، ويتم قياسه من خلال قسمة الاصول الثابتة للشركة على إجمالي أصول الشركة، وذلك استنادًا إلى (Missonier- piera, 2007; Barac and Sodan, 2011; Hastuti et al., 2020).

LIQ_{it} : مستوى سيولة الشركة (i) في نهاية الفترة t ، ويقاس من خلال قسمة الالتزامات المتداولة على الأصول المتداولة، وذلك استنادًا إلى (Fathmaningrum and Yudhanto, 2019) .

٩-٣ نتائج اختبار فروض الدراسة

خضعت بيانات الدراسة لتحليل إحصائي يستهدف التحقق من مدي قبول فروضها. وقد تم تحليل البيانات احصائيا باستخدام البرنامج الإحصائي Minitab الإصدار رقم (21.1). وقد تم الاعتماد على مجموعة من الاختبارات الاحصائية لاختبار فروض الدراسة، وتحليل بيانات الدراسة. ويعتمد رفض أو عدم رفض فرض العدم على قيمة مستوى المعنوية المشاهد (P-value)، وقد تم تحليل البيانات باستخدام مستوى معنوية (٠.٠٥) بمعنى أن الحد الأقصى لقبول احتمال الوقوع في خطأ من النوع الأول (أي احتمال رفض فرض العدم وهو صحيح ٥%) (Moore et al. 2013).

ويمكن تلخيص نتائج التحليل الإحصائي على النحو التالي:

٩-٣-١ الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

تظهر الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة في الجدول رقم (١) على النحو التالي:

جدول ١: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

Variable	N	N*	Mean	SE Mean	StDev	Minimum	Q1	Median	Q3	Maximum
Impair	304	0	0.٢٩٠٤	0.٠٢٦١	0.٤٥٤٧	0.0000	0.0000	0.0000	1.0000	1.0000
B/M	304	0	1.290	0.115	2.001	-0.141	0.001	0.621	1.586	17.189
Yrs	304	0	0.3355	0.0271	0.4730	0.0000	0.0000	0.0000	1.0000	1.0000
ROE	304	0	١.١٥٢	0.٢٧٦	٤.٨٠٩	-٩.٢٩١	0.000	0.٠٢٦	0.٦٥٧	٤٩.٥٤٣
CFO	304	0	0.٧٣٠	0.283	4.935	-27.695	-0.000	0.002	0.667	47.908
SIZE	304	0	17.289	0.232	4.048	11.017	11.616	18.193	20.431	23.893
LEV	304	0	0.4857	0.0302	0.5274	0.0001	0.2458	0.4419	0.6189	6.5420
FAI	304	0	0.4090	0.0147	0.2568	0.0187	0.1717	0.3424	0.6476	0.9537
LIQ	304	0	0.7872	0.0417	0.7267	0.0001	0.2675	0.7008	0.9594	4.4427

يتضح من الإحصاءات الوصفية أن هناك ٨٨ (٢٩%) مشاهدة (شركة- سنة) من عينة الدراسة قامت بالاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (٠.٢٩٠٤)، بما يشير الي ضعف معدل اعتراف شركات العينة بخسائر اضمحلال قيمة الأصول الثابتة، بالرغم من وجود مؤشرات على انخفاض قيمة الأصول الثابتة. وتشير الإحصاءات الوصفية إلى انخفاض معدل الاعتراف بخسائر اضمحلال قيمة الأصول الثابتة نسبياً في عينة الدراسة.

ويتضح ذلك من خلال تحليل نتائج الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المستقلة للنموذج الأول للدراسة (مؤشرات اضمحلال قيمة الأصول الثابتة)، فبالنسبة للمؤشر الأول الخاص بانخفاض القيمة الدفترية عن القيمة السوقية لحقوق الملكية نجد أنه يتراوح بين (-٠.١٤١) و (١٧.١٨٩) بمتوسط حسابي (١.٢٩)، وبلغ عدد المشاهدات التي يتوافر لديها المؤشر الأول ١١٧ مشاهدة بنسبة ٣٨.٥ % ، أي أن ٣٨.٥% من عينة الدراسة تقل القيمة السوقية عن القيمة الدفترية لحقوق الملكية. وبالرغم من ذلك فقد اعترفت ٦٨ مشاهدة فقط منها بخسائر اضمحلال الأصول الثابتة، بما يشير الي الانخفاض النسبي في الاعتراف بخسائر اضمحلال قيمة الأصول الثابتة في مفردات عينة الدراسة.

ومن ناحية أخرى، يتضح من تحليل نتائج الإحصاءات الوصفية للمؤشر الثاني والخاص بانخفاض الربحية أنه يتراوح بين (-٩.٢٩١) و (٤٩.٥٤٣) بمتوسط حسابي (١.١٥٢)، حيث بلغ عدد المشاهدات التي يتوافر لديها المؤشر الثاني ٥٨ مشاهدة بنسبة ١٩ % . أي أن ١٩% من عينة الدراسة لديها ربحية منخفضة، وبالرغم من ذلك فقد اعترفت ٢٢ مشاهدة فقط منها بخسائر اضمحلال الأصول الثابتة، مما يعد دليلاً آخر على الانخفاض النسبي في الاعتراف بخسائر اضمحلال قيمة الأصول الثابتة في مفردات عينة الدراسة.

وأخيراً، يتضح من تحليل نتائج الإحصاءات الوصفية للمؤشر الثالث والخاص بانخفاض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية يتراوح بين (-27.695) و (47.908) بمتوسط حسابي (0.730)، وبلغ عدد المشاهدات التي يتوافر لديها المؤشر الثالث 104 مشاهدة بنسبة 34 %، أي أن 34% من عينة الدراسة لديها انخفاض في التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، وبالرغم من ذلك فقد اعترفت 45 مشاهدة فقط منها بخسائر اضمحلال الأصول الثابتة.

ومن ناحية أخرى، بلغ عدد المشاهدات (شركة - سنة) التي توافر لديها المؤشرات الثلاثة مجتمعة واعترفت بخسائر اضمحلال الأصول الثابتة 5 مشاهدات فقط.

وعلي الجانب الآخر، يتضح من خلال تحليل نتائج الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المستقلة للنموذج الثاني للدراسة (محددات قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة)، بالنسبة لمتغير حجم الشركة يتراوح بين (11.017) و (23.893) بمتوسط حسابي (17.289). بينما بالنسبة لمتغير الرفع المالي يتراوح بين (0.0001) و (6.042) بمتوسط حسابي (0.4857). وكذلك تراوح متغير كثافة الأصول الثابتة بين (0.0187) و (0.9537) بمتوسط حسابي (0.4090). وأخيراً، متغير سيولة الشركة يتراوح بين (0.0001) و (4.4427) بمتوسط حسابي (0.7872).

ومن ناحية أخرى، تم اختبار علاقات الارتباط الأحادية بين متغيرات نماذج الدراسة باستخدام مصفوفة ارتباط بيرسون Pearson Correlation Matrix، وتظهر مصفوفة الارتباط للنموذج الأول علي النحو التالي

	Impair	B/M	Yrs	ROE
B/M	0.344			
Yrs	0.296	0.624		
ROE	-0.071	-0.114	0.054	
CFO	-0.089	0.352	0.052	-0.027

ويتضح من مصفوفة الارتباط وجود علاقة ارتباط إيجابية بين نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية لحقوق الملكية وقرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة حيث بلغ معامل الارتباط (0.344)، ويتسق ذلك مع توقعات الدراسة بأن انخفاض القيمة الدفترية عن القيمة السوقية لحقوق الملكية يرتبط طرديًا مع قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة. بينما توجد علاقة ارتباط سلبية بين كل من ربحية الشركة وقرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة، والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وقرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة، حيث بلغت قيمة معاملات الارتباط، (-0.071)، (-0.089) على التوالي.

وفيما يتعلق بمحددات قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة، تظهر مصفوفة الارتباط على النحو التالي :

	Impair	SIZE	LEV	FAI
SIZE	0.127			
LEV	-0.061	0.086		
FAI	0.133	0.308	-0.114	
LIQ	0.157	0.050	0.235	0.330

ويتضح من مصفوفة الارتباط وجود علاقة ارتباط إيجابية بين كل من حجم الشركة، كثافة الأصول، والسيولة وبين قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة، حيث بلغت معاملات الارتباط (٠.١٢٧)، (٠.١٣٣)، (٠.١٥٧) على التوالي. بينما توجد علاقة ارتباط سلبية بين الرفع المالي وقرار الاعتراف بخسارة اضمحلال الأصول الثابتة، وبلغ معامل الارتباط (-٠.٠٦١). ويظهر الملحق رقم (٢) الاحصاءات الوصفية ومعاملات الارتباط لجميع متغيرات الدراسة المستخدمة في تحليل الانحدار.

٩-٣-٢ نتائج اختبار الفرض الأول H_1

استهدف هذا الفرض اختبار العلاقة بين مجموعة المؤشرات الداخلية والخارجية للاعتراف بخسائر اضمحلال قيمة الأصول الثابتة واتخاذ الشركة قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة. ولاختبار هذا الفرض تم الاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد وفقا للمعادلة التالية:

$$\text{Impair}_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 (\beta/M)_{it} + \alpha_2 \text{Yrs}_{it} + \alpha_3 \text{ROE}_{it} + \alpha_4 \text{CFO}_{it} + \epsilon_{it} \quad (1)$$

ويوضح الجدول رقم (٢) نتائج اختبار الفرض الأول:

جدول ٢: نتائج اختبار الفرض الأول

مستوى المعنوية	قيمة المعامل	المتغيرات المستقلة
٠.٠٠١	٠.٠٦٢٤	B/M
٠.٠٤٥	٠.١٥١٩	Yrs.
٠.٣٧٨	٠.٠٠٩٣-	ROE
٠.٩٠٣	٠.٠٠٠٧٢-	CFO
	%١٢.١٩	Adjusted R ²
	٠.٠٠٠	P-Value

وتشير النتائج السابقة إلى معنوية نموذج الانحدار (0.000) أي أقل من 0.05 بما يشير لصلاحيّة النموذج لاختبار العلاقة محل الدراسة. كما بلغت قيمة R^2 المعدلة (12.19%) مما يعني أن القوة التفسيرية للنموذج 12.19%، وهو ما يشير إلى قدرة مؤشرات الداخلية والخارجية لاضمحلال قيمة الأصول الثابتة على تفسير 12.19% من قرار الاعتراف بخسائر اضمحلال قيمة الأصول الثابتة.

وبتحليل معاملات الانحدار تبين وجود علاقة إيجابية ومعنوية لمتغير القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية لحقوق الملكية على قرار الاعتراف بخسائر اضمحلال قيمة الأصول الثابتة، حيث بلغ معامل الانحدار (0.0624) وذلك عند مستوى معنوية (0.001)، بما يعني أنه كلما زادت القيمة الدفترية عن القيمة السوقية لحقوق الملكية كلما كان هذا مؤشراً على اضمحلال قيمة الأصول الثابتة، وقيام الشركات بالاعتراف بخسارة اضمحلال الأصول الثابتة.

أما فيما يتعلق بمتغير Yrs والذي يمثل زيادة القيمة الدفترية لحقوق الملكية عن قيمتها السوقية لأكثر من عام، بما يشير إلى ان التدهور أو الانخفاض في قيمة الأصول الثابتة للشركة ليس انخفاضاً عارضاً أو عابراً، فقد بلغ معامل الانحدار (0.1019) بمستوي معنوي (0.045)، بما يؤكد أن زيادة القيمة الدفترية عن القيمة السوقية لحقوق الملكية تعد مؤشراً على اضمحلال قيمة الأصول الثابتة، وقيام الشركات بالاعتراف بخسارة اضمحلال الأصول الثابتة.

وبالنسبة لانخفاض الربحية كمؤشر على اضمحلال قيمة الأصول الثابتة، تبين وجود علاقة سلبية وغير معنوية بين الربحية وقرار الاعتراف بخسائر اضمحلال قيمة الأصول الثابتة، فقد بلغ معامل الانحدار (-0.0093) بمستوي معنوية (0.378)، مما يعني أنه كلما انخفضت ربحية الشركة كلما زاد احتمال قيام الشركة بالاعتراف بخسائر اضمحلال قيمة الأصول الثابتة، ولكن نظراً لأن مستوى المعنوية (0.378) أكبر من 0.05 مما يعني عدم التأثير المعنوي لانخفاض ربحية الشركة كمؤشر على اضمحلال قيمة الأصول الثابتة.

وأخيراً فيما يتعلق بمؤشر انخفاض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، اتضح وجود تأثير سلبي وغير معنوي لمتغير التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على قرار الاعتراف بخسائر اضمحلال قيمة الأصول الثابتة فقد بلغ معامل الانحدار (-0.00072) وذلك عند مستوى معنوية (0.903)، مما يعني أنه كلما انخفضت التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية كلما زاد احتمال قيام الشركة بالاعتراف بخسائر اضمحلال قيمة الأصول الثابتة، ولكن نظراً لأن مستوى المعنوية (0.903) أكبر من 0.05 مما يعني عدم التأثير المعنوي لانخفاض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية كمؤشر على اضمحلال قيمة الأصول الثابتة.

وبناء على ما سبق، تم رفض فرض العدم جزئياً وقبول الفرض البديل جزئياً، والقائل "بوجود ارتباط بين المؤشرات الداخلية والخارجية لاضمحلال قيمة الأصول الثابتة وقرار الاعتراف بخسائر اضمحلال قيمة الأصول الثابتة"، وذلك نظراً للتأثير المعنوي لكل من متغير زيادة القيمة الدفترية لحقوق الملكية عن قيمتها السوقية، ومتغير عدد السنوات، بينما كان هناك تأثير غير معنوي لكل من متغير انخفاض الربحية، ومتغير انخفاض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة (Paik and Lee, 2013; Amiraslani et al., 2013; Bond et al., 2016; Day, 2017)

وبناء على نتائج التحليل الاحصائي للفرض الأول، يمكن القول بأن مؤشر زيادة القيمة الدفترية لحقوق الملكية عن قيمتها السوقية وهو مؤشر خارجي لاضمحلال قيمة الأصول الثابتة يعتبر أكثر المؤشرات ارتباطاً بقرار إدارة الشركات المصرية بالاعتراف بخسائر اضمحلال قيمة الأصول الثابتة مقارنة بباقي مؤشرات اضمحلال قيمة الأصول الثابتة. ويشير ذلك الى اعتماد أغلب الشركات في البيئة المصرية على المؤشرات الخارجية مقارنة بالمؤشرات الداخلية، مما يعكس قصوراً في بيئة الممارسة العملية عند تطبيق معيار المحاسبة الدولي (IAS 36)، والتجاهل النسبي للمؤشرات الداخلية لاضمحلال قيمة الأصول الثابتة، بالرغم من أهميتها وارتباطها بانخفاض قيمة الأصول الثابتة في العديد من الحالات.

٣-٣-٩ نتائج اختبار الفروض الثاني والثالث والرابع والخامس

استهدفت هذه الفروض اختبار تأثير محددات قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة والتي تشمل حجم الشركة، والرفع المالي، وكثافة الأصول الثابتة، والسيولة. وذلك من خلال نموذج الانحدار المتعدد وفقاً للمعادلة التالية:

$$\text{Impair}_{it} = \beta_0 + \beta_1 \text{SIZE}_{it} + \beta_2 \text{LEV}_{it} + \beta_3 \text{FAI}_{it} + \beta_4 \text{LIQ}_{it} + \epsilon_{it} \quad (2)$$

ويوضح الجدول رقم (٣) نتائج اختبار الفروض الثاني والثالث والرابع والخامس:

جدول ٣: نتائج اختبار الفروض الثاني والثالث والرابع والخامس

المتغيرات المستقلة	قيمة المعامل	مستوى المعنوية
SIZE	٠.٠١٤٥٩	٠.٠٤٨
LEV	٠.١٠٠٧-	٠.٠٤٣
FAI	٠.٠٥٦	٠.٦٥٣
LIQ	٠.١١٣٦	٠.٠٠٨
Adjusted R ²	%٣.٨٩	
P-Value	٠.٠٠٣	

وتشير النتائج السابقة على معنوية نموذج الانحدار (٠.٠٠٣) والتي هي أقل من ٠.٠٠٥، بما يشير إلى صلاحية النموذج لاختبار العلاقة محل الدراسة. كما بلغت قيمة R² المعدلة (٣.٨٩%) مما يعني أن القوة التفسيرية للنموذج ٣.٨٩%، وهو ما يشير إلى قدرة الخصائص التشغيلية والمالية للشركات (محددات القرار) على تفسير ٣.٨٩% من قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة.

وبتحليل معاملات الانحدار تبين وجود تأثير **إيجابي معنوي** لمتغير حجم الشركة على قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة، حيث بلغ معامل الانحدار (٠.٠١٤٥٩) بمستوى معنوية (٠.٠٤٨)، بما يعني أنه كلما زاد حجم الشركة كلما زاد احتمال قيام الشركات بالاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة. وبالتالي فقد تم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل الثاني: "يؤثر حجم الشركة ايجابيا على قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة".

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج الدراسات السابقة (e.g., Tay, 2009; Seng and Su, 2010; Barac and Sodan, 2011; Iatridis and Kilirgiotis, 2012; Diantimala et al., 2018; Nijam, 2018; Hastuti et al., 2020).

وترى الباحثة أن الشركات كبيرة الحجم تحظى بمزيد من اهتمام ورقابة السوق والمستثمرين، وأنه من المرجح أن يتنبأ السوق مقدماً بانخفاض قيمة أصولها الثابتة، هذا بالإضافة الي وجود لدي دافع الشركات كبيرة الحجم لتخفيض التكاليف السياسية وتخفيض عدم تماثل المعلومات، مما يزيد من احتمال قيام تلك الشركات بالاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة.

وفيما يتعلق بنتائج اختبار الفرض الثالث والخاص بمتغير الرفع المالي، فقد اتضح من تحليل معاملات الانحدار وجود تأثير سلبي ومعنوي لمتغير الرفع المالي على قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة، حيث بلغ معامل الانحدار (-0.1007) بمستوي معنوية (0.0043)، بما يعني أنه كلما زاد مستوي الرفع المالي للشركة كلما انخفض احتمال قيام الشركة بالاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة. وبالتالي فقد تم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل الثالث: " تؤثر نسبة الرفع المالي للشركات سلبيا على قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة".

ويتفق ذلك مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة (e.g., Cotter et al., 1998; Missonier-
.Piera, 2007; Hastuti et al., 2020).

ويمكن تبرير هذه العلاقة السلبية بين مستوي الرفع المالي وقرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة، بأن الشركات ذات درجة الرفع المالي المرتفعة تسعى الي تجنب انتهاك ومخالفة شروط المديونية من خلال تأجيل الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة، نظرا لما يترتب علي الاعتراف بتلك الخسارة من انخفاض الأرباح الحالية وانخفاض الأصول، كما أن الشركات التي لديها احتياجات للتمويل الخارجي من المرجح أن يقل ميلها للاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة لتخفيض تكلفة الاقتراض، وحتى تكون قادرة علي الالتزام بشروط المديونية الخاصة بها، وتكون قادرة علي الاقتراض بشروط أفضل، مع تجنب التكاليف المرتبطة بانتهاك شروط المديونية.

ومن ناحية أخرى، وبتحليل معاملات الانحدار لمتغير كثافة الأصول الثابتة، تبين وجود تأثير إيجابي غير معنوي لمتغير كثافة الأصول الثابتة على قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة فقد بلغ معامل الانحدار (0.0056) بمستوي معنوية (0.653)، مما يعني أنه كلما زاد مستوي كثافة الأصول الثابتة للشركة كلما زاد احتمال قيام الشركة بالاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة، ولكن تأثيره غير معنوي. وبالتالي فقد تم قبول فرض العدم الرابع " عدم تأثير كثافة الأصول الثابتة للشركات معنويا على قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة"

ويتفق هذا مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة (e.g., Tay, 2009; Seng and Su, 2010; Diantimala et al., 2018; Nijam, 2018).

وترى الباحثة أن الشركات ذات كثافة الأصول الثابتة المرتفعة تكون أكثر عرضة للتغير في قيم الأصول الثابتة، وأكثر تأثرا بالتغير في الظروف الاقتصادية والتكنولوجية المرتبطة بتلك الأصول، وبالتالي زيادة احتمال قيام تلك الشركات بالاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة.

وأخيراً فيما يتعلق بمتغير مستوى السيولة، وتحليل معاملات الانحدار تبين وجود تأثير إيجابي ومعنوي لمتغير مستوى السيولة على قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة حيث بلغ معامل الانحدار (0.1136) بمستوي معنوية (0.008)، بما يعنى أنه كلما زاد مستوى السيولة لدي الشركة، كلما زاد احتمال قيام الشركة بالاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة. وبالتالي فقد تم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل الخامس: " يؤثر مستوى سيولة الشركة إيجابياً على قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة ".

ويتفق هذا مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة (e.g., Cotter et al., 1998; Diantimala et al., 2018).

ويمكن تبرير العلاقة الإيجابية بين مستوى سيولة الشركة وقرار الاعتراف بخسارة اضمحلال الأصول الثابتة، بأن الشركات التي تواجه مشاكل سيولة يقل احتمال قيامها بالاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة، إذ ان انخفاض مستوى السيولة لدي الشركة يعني انخفاض قدرة الشركة على سداد ديونها، مما يقلل من دافع الشركات للاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة. وفي المقابل، فان الشركات التي لديها احتياطات نقدية داخلية تسمح لها بالتمويل الداخلي وتمنحها قدرة أكبر علي استيعاب خسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة.

٩-٤ التحليل الإضافي

لإضفاء المزيد من الوضوح والفهم على العلاقة بين مجموعة المؤشرات الداخلية والخارجية لانخفاض قيمة الأصول الثابتة واعتراف الشركات بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة استجابة لوجود تلك المؤشرات، تم إعادة اختبار العلاقات الرئيسية محل الدراسة من خلال إضافة مجموعة من المؤشرات والتي تتضمن التغير في مبيعات الشركة، واعتراف الشركة بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة في السنة السابقة، وذلك استناداً إلى الدراسات السابقة (e.g., Cotter et al., 1998; Garrod et al., 2008; Fathmaningrum and Yudhanto, 2019)

وقد تم ذلك من خلال نموذج الانحدار المتعدد وفقاً للمعادلة التالية:

$$\text{Impair}_{it} = \beta_0 + \beta_1(B/M)_{it} + \beta_2Yrs_{it} + \beta_3ROE_{it} + \beta_4CFO_{it} + \beta_5\Delta Sales_{it} + \beta_6 Impair_{i,t-1} + \epsilon_{it} \quad (4)$$

حيث:

$\Delta Sales_{it}$: نسبة التغير في مبيعات الشركة، وهي عبارة عن مبيعات الشركة في السنة (t) ناقص مبيعات الشركة في السنة (t-1) مقسوما على مبيعات السنة (t-1).

$Impair_{i,t-1}$: قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة في السنة (t-1)، وهو عبارة عن متغير ثنائي dichotomous variable يأخذ القيمة واحد إذا تم الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة في السنة (t-1)، ويأخذ القيمة صفر بخلاف ذلك.

ويوضح الجدول رقم (٤) نتائج التحليل الإضافي كما يلي:

جدول ٤: نتائج التحليل الإضافي

المتغيرات المستقلة	قيمة المعامل	مستوى المعنوية
B/M	٠.٠٧٣٤	٠.٠٠٠
Yrs.	٠.٢١٦٠	٠.٠٠٣
ROE	٠.٠٠٨٨٤-	٠.٣٧٤
CFO	٠.٠٠٠١٦-	٠.٩٧٨
$\Delta Sales$	٠.٠٠٥٦-	٠.٢٢٥
Impair t-1	٠.٣٩٠٦	٠.٠٠٠
Adjusted R ²	%٢٤.١٣	
P-Value	٠.٠٠٠	

وبتحليل نتائج الاختبار الإضافي كما يتضح من الجدول رقم (٤) يتضح استمرار معنوية النموذج، وزيادة القوة التفسيرية للنموذج R² المعدلة من (١٢.١٩%) إلى (٢٤.١٣%) في ظل الأخذ في الاعتبار مجموعة إضافية من مؤشرات اضمحلال في القيمة. وتحليل معاملات النموذج اتضح استمرار الارتباط الإيجابي المعنوي بين متغير القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية لحقوق الملكية وقرار الاعتراف بخسائر اضمحلال قيمة الأصول الثابتة، حيث بلغ معامل الانحدار ٠.٠٧٣٤ وذلك عند مستوى معنوية ٠.٠٠٠، أما فيما يتعلق بمتغير Yrs فقد بلغ معامل الانحدار (٠.٢١٦٠) بمستوي معنوية (٠.٠٠٣) وهذا يدعم نتائج الاختبار الأساسي لمؤشرات اضمحلال في قيمة الأصول.

ومن ناحية أخرى، أوضح التحليل الإضافي وجود ارتباط إيجابي معنوي بين قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة في السنة السابقة وقرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة في السنة الحالية، حيث بلغ معامل الانحدار ٠.٣٩٠٦ وذلك عند مستوى معنوية ٠.٠٠٠، بما يعني أن قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة في السنة السابقة يعد أحد مؤشرات اضمحلال قيمة الأصول الثابتة والذي يجب اخذه في الاعتبار عند الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة في السنة الحالية. ويتفق هذا مع ما توصلت اليه بعض الدراسات السابقة (e.g., Lin and Peasnell, 2000; Azmi, 2018).

كما اتضح من التحليل الإضافي وجود علاقة ارتباط سلبية غير معنوية بين التغير في مبيعات الشركة وقرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة، مما يعني كلما انخفضت مبيعات الشركة كلما زاد احتمال اعتراف الشركة بخسائر اضمحلال قيمة الأصول الثابتة، مما يدل على أن التغير في مبيعات الشركة يعد أحد مؤشرات اضمحلال قيمة الأصول الثابتة، ولكن تأثيره غير معنوي. ويتفق هذا مع ما توصلت اليه بعض الدراسات السابقة (e.g., Paik and Lee, 2013; Diantimala and Sofyani, 2020).

٩-٥ تحليل الحساسية

لتقييم مدى قوة واتساق النتائج التي تم التوصل إليها في التحليل الأساسي، تم الاعتماد على إجراء تحليل الحساسية من خلال استخدام العينات الفرعية (Subsamples) وإعادة التحليل الأساسي للنموذج الأول. إذ تم تقسيم عينة الدراسة الي عينتين فرعيتين، تضمنت العينة الفرعية الأولى الشركات التي لديها نسبة القيمة الدفترية الي القيمة السوقية لحقوق الملكية (B/M) أكبر من الواحد الصحيح، بينما تضمنت العينة الفرعية الثانية الشركات التي لديها نسبة القيمة الدفترية الي القيمة السوقية لحقوق الملكية (B/M) أقل من الواحد الصحيح.

وقد تم استخدام مؤشر انخفاض القيمة السوقية لحقوق الملكية عن قيمتها الدفترية (B/M) أكبر من الواحد) باعتباره أحد أهم المؤشرات الخارجية لاضمحلال قيمة الأصول الثابتة والتي اتضح من نتائج التحليل الاحصائي للنموذج الأول للدراسة ارتباطها المعنوي بقرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة. وذلك اتساقا مع الدراسات السابقة (Bond et al., 2016; Shaari et al., 2017; Diantimala and Sofyani, 2020).

ويوضح الجدول رقم(٥) نتائج اختبار العلاقات الرئيسية محل الدراسة في ظل اجراء تحليل الحساسية:

جدول ٥: نتائج تحليل الحساسية

العينة الفرعية الثانية (B/M) أقل من الواحد الصحيح		العينة الفرعية الأولى (B/M) أكبر من الواحد الصحيح		المتغيرات المستقلة
P-Value	معامل الانحدار	P-Value	معامل الانحدار	
٠.٠٤٧	٠.٠٨٥-	٠.٠١٤	٠.٠٥١٠	B/M
٠.٥٤١	٠.٢٨٦-	٠.٦٢٦	٠.٠٥٧	Yrs
٠.٢٦٣	٠.٠٣٢١-	٠.٠٧٦	٠.٠٢١٦-	ROE
٠.٦٠١	٠.٠٢٢٧-	٠.٩٨٣	٠.٠٠٠١٣-	CFO
% ٤.٨٣		% ٩.٥٥		Adjusted R2
٠.٠١		٠.٠٠٨		P-Value
١٨٢		١٢٢		No.Obs.

يتضح من الجدول السابق، أنه بالنسبة للعينة الفرعية الأولى وهي الشركات التي لديها نسبة القيمة الدفترية الي القيمة السوقية لحقوق الملكية (B/M) أكبر من الواحد الصحيح، أن النموذج كان معنويا حيث بلغت قيمة P-Value (٠.٠٠٨) وهي أقل من ٠.٠٥ ، وجاءت نتائج النموذج لتلك العينة الفرعية متفقة مع نتائج التحليل للنموذج الأصلي، مما يؤيد نتائج النموذج الأصلي للدراسة، وبصفة خاصة العلاقة الإيجابية المعنوية بين انخفاض القيمة السوقية لحقوق الملكية وقرار الاعتراف بخسائر اضمحلال قيمة الأصول الثابتة. كما أكدت النتائج وجود علاقة ارتباط سلبية بين الربحية والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية من ناحية وقرار الاعتراف بخسائر اضمحلال قيمة الأصول الثابتة، ولكن العلاقة كانت غير معنوية، وهو ما يتسق مع نتائج التحليل الاحصائي للنموذج الأساسي للدراسة.

ومن ناحية أخرى، بالنسبة للعينة الفرعية الثانية وهي الشركات التي لديها نسبة القيمة الدفترية الي القيمة السوقية لحقوق الملكية (B/M) أقل من الواحد الصحيح، اتضح معنوية النموذج، حيث بلغت قيمة P-Value (٠.٠٠١) وهي أقل من ٠.٠٥ . وتؤكد هذه النتيجة نتائج التحليل الأساسي للدراسة. فبالنسبة للشركات التي تزيد القيمة السوقية لحقوق الملكية عن قيمتها الدفترية، اتضح وجود علاقة سلبية معنوية بين زيادة القيمة السوقية لحقوق الملكية وقرار الاعتراف بخسائر اضمحلال قيمة الأصول الثابتة مما يوضح أهمية مؤشر نسبة القيمة الدفترية لحقوق الملكية الي قيمتها السوقية كأحد أهم المؤشرات الخارجية لاضمحلال قيمة الأصول الثابتة. كما أكدت النتائج وجود علاقة ارتباط سلبية بين الربحية والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية من ناحية وقرار الاعتراف بخسائر اضمحلال قيمة الأصول الثابتة، ولكن العلاقة كانت غير معنوية، وهو ما يتسق مع نتائج التحليل الاحصائي للنموذج الأساسي للدراسة.

١١ - نتائج البحث وتوصياته

استهدف البحث تقييم الممارسة المحاسبية لقرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة من قبل الشركات المصرية، ومدى توافق هذه الممارسة مع متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) " اضمحلال قيمة الأصول " والمناظر لمعيار المحاسبة الدولي (36) IAS.

ويمكن بلورة أهم نتائج البحث بشقيه النظري والتطبيقي على النحو التالي:

- يختلف مفهوم إهلاك الأصول الثابتة عن مفهوم اضمحلال قيمة الأصول الثابتة، إذ يقوم مفهوم الإهلاك على افتراض الانخفاض التدريجي في تكلفة الأصل الثابت على مدار الفترة الزمنية المتوقعة للأصل نتيجة الاستخدام والتقاعد، بينما يقوم مفهوم اضمحلال قيمة الأصول الثابتة على افتراض الانخفاض الحاد والمفاجئ في القيمة الدفترية للأصل الثابت. كما يقوم مفهوم الإهلاك على افتراض تخصيص أو توزيع القيمة القابلة للإهلاك على مدار العمر الاقتصادي المتوقع للأصل، ولا يعتبر عملية تقييم، بينما يقوم مفهوم الاضمحلال على افتراض تقييم الأصل الثابت عن طريق قياس مدى امكانية استرداد قيمته الدفترية.
- تختلف عمليات اعادة تقييم الأصول عن عمليات اضمحلال قيمة الأصول، إذ تتضمن اعادة تقييم الأصول اعادة النظر في قيمة الأصل وتعديل قيمته الدفترية إلى القيمة العادلة، وبالتالي تنقسم عمليات اعادة تقييم الأصول الثابتة إلى عمليات اعادة تقييم تصاعدية (زيادة الأصول) وعمليات اعادة تقييم تنازلية (تناقص الأصول).
- يوفر قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة اشارات لمستخدمي التقارير المالية حول الاداء المستقبلي للشركات وفرص النمو والتدفقات النقدية المستقبلية، وبالتالي يؤثر على الأطراف الخارجية مثل المستثمرين والدائنين وغيرهم من أصحاب المصالح. كما يساعد في الحد من عدم تماثل المعلومات من خلال توفير القيمة الحقيقية والعادلة للأصول بدلاً من التكلفة التاريخية، بما يوفر معلومات ملائمة لمستخدمي التقارير المالية وفي الوقت المناسب.
- تتعدد دلالات الافصاح عن قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة، وتشمل الدلالات على الحالة المالية للوحدة الاقتصادية، والدلالات خاصة بالدوافع الادارية الانتهازية، والدلالات على رد فعل سوق الأوراق المالية، والدلالات على أنشطة الاستحواذ والاندماج، والدلالات على التكاليف السياسية والاعتبارات الضريبية.
- يوجد تباين كبير عبر البلدان من حيث درجة الامتثال لمتطلبات الافصاح وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (IAS 36). وقد أرجعت ذلك إلى استخدام التقديرات الادارية في اتخاذ القرارات الخاصة

باضمحلال قيمة الأصول، واختلاف الدوافع الادارية، واختلاف البيئية المؤسسية التي تعمل بها الشركات من حيث درجة الانفاذ، هذا بالإضافة إلى عوامل خاصة بالشركات مثل الحوافز الادارية، وجودة آليات حوكمة الشركات.

- تختلف دوافع إدارة الشركات تجاه قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة، ومنها دوافع اقتصادية وبعضها دوافع انتهازية. وتشمل الدوافع الاقتصادية تحسين منفعة التقارير المالية من خلال الافصاح عن الخسائر في الوقت المناسب، مما يساعد المستثمرين على تقييم المقدر التشغيلية ومخاطر الأعمال المرتبطة بها، ومن ثم تقدير العوائد على استثماراتهم بصورة سليمة، هذا بالإضافة إلى أن الدوافع الاقتصادية المتعلقة بالاستعادة من المزايا الضريبية وتخفيض التكاليف السياسية.

وقد يلجأ المدبرون إلى الممارسات المحاسبية بشكل انتهازي لتحقيق مصالحهم الخاصة وعندئذ تظهر الدوافع الانتهازية لقرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة.

- يتأثر قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة بمجموعة من العوامل المتعلقة بالشركات والتي تشمل حجم الشركة، وكثافة الأصول الثابتة، والعمليات الأجنبية للشركة، والادراج في البورصات الأجنبية، والرفع المالي. ويختلف تأثير تلك العوامل على قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة باختلاف طبيعة الاقتصاد الذي تعمل فيه الشركات واختلاف البيئة المؤسسية ودرجه الانفاذ للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

- استناداً علي الإطار النظري للبحث، تم اشتقاق فروض الدراسة، حيث يتناول **الفرض الأول** اختبار العلاقة بين مجموعة المؤشرات الداخلية والخارجية للاعتراف بخسائر اضمحلال قيمة الأصول الثابتة واتخاذ الشركة قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة، وقد تم **رفض فرض العدم جزئياً وقبول الفرض البديل جزئياً**، وذلك نظراً للتأثير المعنوي لكل من متغير زيادة القيمة الدفترية لحقوق الملكية عن قيمتها السوقية، ومتغير عدد السنوات، بينما كان هناك تأثير غير معنوي لكل من متغير انخفاض الربحية، ومتغير انخفاض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

- بالرغم من وجود مؤشرات خارجية وداخلية لاضمحلال الأصول الثابتة، الا ان الشركات قد لا تعترف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة. ويرجع ذلك الي تأثر قرار اعتراف الشركات بخسارة اضمحلال الأصول الثابتة بمجموعة من المحددات والتي تتمثل في بعض الخصائص التشغيلية والمالية للشركات. لذلك اختبرت الدراسة تأثير محددات قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة والتي تشمل حجم الشركة، والرفع المالي، وكثافة الأصول الثابتة، والسيولة.

وقد تبين وجود تأثير إيجابي ومعنوي لكل من متغير حجم الشركة، ومستوي السيولة على قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة، بينما يوجد تأثير سلبي ومعنوي لمتغير الرفع المالي على قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة، وأخيرا يوجد تأثير إيجابي، ولكن غير معنوي لمتغير كثافة الأصول الثابتة على قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة.

- وإضافة المزيد من الوضوح والفهم على العلاقات محل الدراسة بالتحليل الاساسي، تم اجراء تحليل اضافي من خلال اعادة اختبار العلاقات الرئيسية محل الدراسة باستخدام مجموعة من المؤشرات، والتي تتضمن التغير في مبيعات الشركة، واعتراف الشركة بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة في السنة السابقة. واتضح زيادة القوة التفسيرية للنموذج في ظل الأخذ في الاعتبار مجموعة المتغيرات الاضافية.

- ولتقييم مدي قوة واتساق النتائج التي تم التوصل اليها في التحليل الأساسي، تم الاعتماد علي اجراء تحليل الحساسية من خلال استخدام العينات الفرعية، اذ تم تقسيم عينة الدراسة الي عينتين فرعيتين، تضمنت العينة الفرعية الأولى الشركات التي لديها نسبة القيمة الدفترية الي القيمة السوقية لحقوق الملكية (B/M) أكبر من الواحد الصحيح، بينما تضمنت العينة الفرعية الثانية الشركات التي لديها نسبة القيمة الدفترية الي القيمة السوقية لحقوق الملكية (B/M) أقل من الواحد الصحيح. وتشير نتائج تحليل الحساسية الي اتفاتها مع نتائج التحليل الاساسي، مما يشير الي أهمية مؤشر نسبة القيمة الدفترية لحقوق الملكية الي قيمتها السوقية كأحد أهم المؤشرات الخارجية لاضمحلال قيمة الأصول الثابتة.

واستناداً إلى ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج، يقدم الباحث مجموعة من التوصيات التالية:

- بالنسبة لمعدي التقارير المالية، ضرورة الأخذ في الاعتبار كل من المؤشرات الداخلية والخارجية لاضمحلال قيمة الأصول الثابتة، وأهمها زيادة نسبة القيمة الدفترية لحقوق الملكية عن قيمتها السوقية وذلك لإجراء اختبار اضمحلال قيمة الأصول الثابتة، مع ضرورة الإفصاح عن الاحداث والظروف التي أدت الي الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة، وبصفة خاصة إذا كانت خسائر اضمحلال قيمة الأصول الثابتة تؤثر بشكل جوهري على المركز المالي للشركة ونتيجة أعمالها.

- بالنسبة لإدارة الشركات، يجب عند اتخاذ قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال قيمة الأصول الثابتة، فحص الإشارات التي من المحتمل ان تنتقل للمستثمرين وأصحاب المصالح حول قدرة الشركة على

استيعاب خسائر اضمحلال قيمة الأصول الثابتة. كما يتعين على إدارة الشركة اتخاذ حزمة من القرارات لإعادة تصحيح الوضع التشغيلي والمالي للشركة من خلال إعادة هيكلة عمليات الشركة لاستيعاب خسائر اضمحلال الأصول الثابتة.

- بالنسبة لجهات الإشراف والرقابة على سوق الأوراق المالية، ضرورة تحديد قواعد ملزمة لإدارة الشركات للرقابة الفعالة على قرارات اضمحلال قيمة الأصول الثابتة، بما يضمن جودة ومحتوي الإفصاح عن اضمحلال قيمة الأصول، ومن ثم مصداقية وجودة التقارير المالية.
- بالنسبة لمراقبي الحسابات، ضرورة التحقق من التطبيق السليم لمعيار اضمحلال قيمة الأصول، ومراجعة المؤشرات الداخلية والخارجية سنوياً، مع الأخذ في الاعتبار دلالات اضمحلال قيمة الأصول الثابتة عند ابداء الرأي.
- بالنسبة للمستثمرين والمحللين الماليين، ضرورة الاستفادة من المعلومات المحاسبية الخاصة باضمحلال قيمة الأصول الثابتة للشركات، مع ضرورة تقييم مدى جدوى ونفعية هذه المعلومات من أجل اتخاذ قرارات استثمارية سليمة، والتنبؤ بقيمة تلك الشركات.

وأخيراً تقترح الدراسة مجالات لبحوث مستقبلية، تتضمن ما يلي:

- دراسة الدوافع الانتهازية لإدارة الشركات عند اتخاذ قرار اضمحلال قيمة الأصول الثابتة.
- دراسة دور اليات حوكمة الشركات في ترشيد قرار اضمحلال قيمة الأصول الثابتة.
- دراسة العلاقة بين قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال الأصول وجودة التقارير المالية.
- دراسة تأثير التحفظ المحاسبي على قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال الأصول.
- دراسة أثر التضخم وارتفاع مستويات الأسعار على استرداد خسائر اضمحلال قيمة الأصول وعلى الأداء المستقبلي للشركات.
- تأثير قرار الاعتراف بخسارة اضمحلال الأصول على سوق الأوراق المالية.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

بدوي، محمد عباس. ٢٠١٦. التطبيق العملي للمعالجة المحاسبية لاضمحلال قيمة الأصول طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية- جامعة الإسكندرية. ٥٣(١):٢٩-٤٣.

شحاتة، أحمد بسيوني؛ طاحون، محمد عبد الحميد. ٢٠١٠. المحاسبة المالية المتقدمة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية والدولية والأمريكية. الناشر: قسم المحاسبة والمراجعة - كلية التجارة- جامعة الإسكندرية.

وزارة الاستثمار، ٢٠١٩، معايير المحاسبة المصرية المعدلة، معيار المحاسبة المصري رقم (٣١). اضمحلال قيمة الأصول. معايير المحاسبة المصرية المعدلة، قرار رقم (٦٩) لسنة ٢٠١٩.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

Abdel-Khalik, R.2010. Fair Value Accounting and Stewardship. **Accounting Perspectives** 9(4): 253-269.

Aboody, D.; Barth, M., and Kasznik, R. 1999. Revaluations of Fixed Assets and Future Firm Performance: evidence from the UK. **Journal of Accounting and Economics** 26(1): 149-178.

Abu Ghazaleh, M.; Al-Hares, O., and Roberts, C. 2011. Accounting Discretion in Goodwill Impairments: UK Evidence. **Journal of International Financial Management and Accounting** 22(3):165-204.

AcSB.2009. Impairment of long-lived assets. Accounting standard board section 3063 Available online at: <https://www.iasplus.com/en-ca/standards/part-ii-aspe/liabilities-and-equity-1/section-3063-impairment-of-long-lived-assets>

- Amiraslani, H., George, I., and Peter P.2013.Accounting for Asset impairment: a test for IFRS compliance across Europe. A research report by the Centre for Financial Analysis and Reporting Research, Available online at: https://www.bayes.city.ac.uk/__data/assets/pdf_file/0019/168031/CeFARR_AIP_e-book_March_2013.pdf
- André, P.; Dionysiou, D., and Tsalavoutas, I. 2017. Mandated disclosures under IAS 36 Impairment of Assets and IAS 38 Intangible Assets: Value relevance and impact on analysts' forecasts. **Applied Economics** 50 (7):707-725.
- ASB.2002. Impairment of Assets Australian Accounting Standards Board.ED.NO.104. Available online at: https://www.aasb.gov.au/admin/file/content102/c3/Annual_Report_Year_Ended_30_June_2002.pdf.
- ASP.1998. Impairment of Fixed Assets and Goodwill. Financial reporting council FRS No.11. Available online at: <https://www.frc.org.uk/accountants/accounting-and-reporting-policy/uk-accounting-standards/standards-in-issue/frs-11-impairment-of-fixed-assets-and-goodwill>
- Azmi, F.2018. Revaluation of Fixed Assets and Future Firm Performance: Determining the Effectiveness of Temporary Tax Cut Policy for Fixed Assets Revaluation in Indonesia. Available online at [:file:///C:/Users/pc1/Downloads/Achmad-Faizal-Azmi_480722.pdf](file:///C:/Users/pc1/Downloads/Achmad-Faizal-Azmi_480722.pdf).
- Banker, D.; Basu, S., and Byzalov, D.2017. Implications of Impairment Decisions and Assets' Cash-Flow Horizons for Conservatism Research. **The Accounting Review** 92(2):41-67.

- Barac, A.; and Sodan, S.2011. Motives for Asset Revaluation Policy Choice in Croatia. **Croatian Operational Research Review** 2(1): 60–70
- Beatty, A.,and Weber,J.2006.Accounting Discretion in Fair Value Estimates: An Examination of SFAS 142 Goodwill Impairments. **Journal of Accounting Research**44(2): 257–288
- Bond, D.; Govendir,J., and Wells, A.2016. An Evaluation of Asset Impairments by Australian Firms and Whether They Were Impacted by AASB 136. **Accounting and Finance** 56(1): 259–288.
- Chainirun, P.; and Narktabtee, K. 2009. The Evidence of Management Motivation to Revalue Property Plant and Equipment in Thailand. **NIDA Business Journal** 5(52): 134–155.
- Chen, L.; and Chen Y. 2019.Earnings Informativeness of Long–Lived Assets Impairment Recognized and Reversal. **National Taiwan University Management Review** (29)(1): 201–254.
- Choi, H.; Pae, J., Park, S., and Song, Y. 2013. Asset revaluations: Motives and Choice of items to Revalue. **Asia–Pacific Journal of Accounting and Economics** 20(21): 144–171.
- Christensen, B.; and Nikolaev, V. 2013. Does fair value accounting for non–financial assets pass the market test. **Review of Accounting Studies** (18):734–775.
- Cotter, J., Stokes, D. and Wyatt, A. 1998.An analysis of factors influencing asset write–downs. **Accounting and Finance** 38(2): 157–79.
- Day, R.2017. Impairment testing of long–lived assets to be held and used. Available online at : www.rsmus.com ›pdf.
- Diantimala, Y.; Sofyan, S., Ridwan R.2018.Factors Influencing Asset Revaluation by Indonesian Listed Companies in IFRSs Implementation Advances in Social Science. **Education and Humanities Research** (292):452–459.

- Diantimala, Y.; and Sofyani, H.2020. Value Relevance of Asset Revaluation Disclosure. **Journal of Accounting and Investment** 21(3): 555-569.
- Fathmaningrum, S.; and Yudhanto, K.2019. Determinants of Fixed Asset Revaluation Decision and Its Impacts on Market Reaction: A Comparative Study in Indonesia and Singapore. **Journal of Accounting and Investment**. 20(2), 76-98.
- Fernandes, S.; Cristina, G., Cristina R., and Luis N.2016. Impairment losses: causes and impacts. **Review of Business Management** (18)(60): 305-318.
- Garrod, N.; Kosi, U. and Valentincic, A. 2008. Asset Write-Offs in the Absence of Agency Problems. **Journal of Business Finance and Accounting** 35(3-4): 307-330.
- Hastuti, S.; Sutopo, B., Kuncara, A., and Setiawan, D. 2020. Motives for Fixed Asset Revaluations: Empirical Study in Indonesia Stock Exchange. **International Journal of Economics, Business and Management Research** 4(10):75-84.
- Hong, K.; Paik, D., and Laan S., Joyce V.2018. A Study of Long-Lived Asset Impairment Under U.S. GAAP and IFRS Within the U.S. Institutional Environment. Available online at <https://scholarship.richmond.edu/accounting-faculty-publications/34>.
- IASB.2001. Intangible Assets: International Accounting standard (IAS) 38. London, U. K.: IASB.
- _____.2008. Impairment of Assets: International Accounting standard (IAS) 36 (Revised). London, U. K.: IASB.

- Iatridis, G.; and Kilirgiotis, G. 2012. Incentives for fixed asset revaluations: the UK evidence. *Journal of Applied Accounting Research* 13(1): 5-20.
- Jaggi, B.; and Tsui, J. 2001. Management motivation and market assessment: revaluation of fixed assets. *Journal of International Financial Management and Accounting* 12(2): 160-87.
- Jarva, H. 2014. Economic Consequences of SFAS 142 goodwill write-offs. *Accounting and Finance* 54(1): 211-235.
- Lewellen, J.; and Shanken, J. 2002. Learning, Asset-Pricing Tests, and Market Efficiency. *The Journal of Finance* 57(3):1113-1145.
- Lin, C.; and Peasnell, V. 2000. Fixed asset revaluation and equity depletion in UK. *Journal of Business Finance and Accounting* 27(3):359-94.
- Lopes., B.; and Walker, M. 2012. Asset revaluations, future firm performance, and firm-level corporate governance arrangements: new evidence from Brazil. *The British Accounting Review* 44(2):53-67
- Missonier-Piera, F. 2007. Motives for fixed-asset revaluation: An empirical analysis with Swiss data. *International Journal of Accounting* 42(2): 186-205.
- Moore, S.; Notz, I., and Flinger, A. 2013. The basic practice of statistics (6th ed.). New York, NY: W. H. Freeman and Company. Available online at: https://www.westga.edu /academics/research/ vrc/assets/ docs/tests_of_significance_notes.pdf
- Nawaiseh, M.; Ibbini ,O., and Falah H. 2016. Impairment of Non- current Assets Implementation and Disclosure: Evidence from Industrial Firms in Jordan. *Advances in Management and Applied Economics* (6)(4):111-126

- Nijam , M.2018. Motives for Reporting Fixed Assets at Revalued Amount: Evidence from a Developing Economy. **Global Business Review** 19(3): 604–622
- Paik, G.; and Lee P.2013. The Association between Market Returns and Long-Lived Asset Impairment under U.S. GAAP and IFRS. **The Pan-Pacific Journal of Business Research** 4(2): 35–58.
- Rahman,T.; Hossain, Z. 2020. Does fixed asset revaluation create avenues for financial numbers game? Evidence from a developing country. **Journal of Asian Finance Economics and Business** 7(9): 293–304
- Rahman, T.; Hossain, Z., and Haque, A.2021. Timing, Recurrence, and Effects of Fixed Asset Revaluation: Evidence from Bangladesh. **International Journal of Economics and Financial** 11(2): 67–75
- Riedl, I.2004.An Examination of Long-Lived Asset Impairments. **The Accounting Review** 79(3): 823–852.
- Seng, D., Su, J.2010. Asset devaluations: The motivation behind management decisions evidence from New Zealand firms. **International Journal of Business Strategy** 11(2): 67–76.
- SFAS.2001.Statement of Financial Accounting Standards No. 144. Accounting for the Impairment or Disposal of Long-Lived Assets. Available online at: <https://www.fasb.org>.
- Shaari, H.; Cao,T., and Donnelly, R. 2017. Reversals of impairment charges under IAS 36: evidence from Malaysia. **International Journal of Disclosure and Governance** (4):224–240.
- Strong,.S; and Meyer, R. 1987.Asset Write-downs: Managerial Incentives and Security Returns'. **The Journal of Finance** 42(3): 643–661.

- Tay, I. 2009. Fixed asset revaluation: management incentives and market reactions. Master's Thesis, Lincoln University. Chester County, Pennsylvania, USA, Available online at: [https:// researcharchive .lincoln.ac.nz/handle/10182/1555](https://researcharchive.lincoln.ac.nz/handle/10182/1555)
- Watts, L., and Zimmerman, L. (1986). Positive accounting theory. New Jersey: Prentice-Hall. Available online at: [https://www. worldcat.org /title/positive-accounting-theory/oclc/11785818](https://www.worldcat.org/title/positive-accounting-theory/oclc/11785818)
- Yang, L., and Chiu, T.2014. An Empirical Test of Stock Market Reaction for Recognizing Assets Impairment: The Case of Taiwan. **The Journal of International Management Studies** 9(2):75-86.
- Zakaria, A.2015. *An empirical analysis of the motives for and effects of fixed assets revaluation of Indonesian publicly listed companies*. Doctoral thesis, Birmingham City University. Available online at: [http://www.open- access.bcu. ac.uk/ 3434/1/ 2015_Zakaria_680159.pdf](http://www.open-access.bcu.ac.uk/3434/1/2015_Zakaria_680159.pdf)
- Zucca, L; and Campbell, D.1992.A closer look at discretionary write-downs of impaired assets. **Accounting Horizons** 6(3): 30-41.

ملاحق البحث

ملحق رقم (١)

أسماء شركات عينة الدراسة

٢٠- الإسماعيلية مصر للدواجن	١- المصرية للاتصالات
٢١- الصناعات الكيماوية المصرية كيما	٢- الإسماعيلية الوطنية للصناعات الغذائية
٢٢- حديد عز	٣- الزيوت المستخلصة
٢٣- سماد مصر ايجيفرت	٤- الشرقية للدخان
٢٤- سيدي كبريت للبتروكيماويات	٥- العربية لمنتجات الالبان- باندا
٢٥- الاهرام للطباعة والتغليف	٦- القاهرة للدواجن
٢٦- العربية وبوليفار للغزل والنسيج	٧- ايديتا للصناعات الغذائية
٢٧- العربية للأسمنت	٨- جهينة للصناعات الغذائية
٢٨- العربية للخزف سيراميك ريماس	٩- مصر للزيوت والصابون
٢٩- العربية للمحاسب	١٠- اسكندرية للزيوت المعدنية
٣٠- دايس للملابس الجاهزة	١١- السويدي الكتريك
٣١- مصر للألمونيوم	١٢- الكابلات الكهربائية المصرية
٣٢- مصر لإنتاج الأسمدة	١٣- جي بي اوتو
٣٣- مدينة نصر للإسكان والتعمير	١٤- القاهرة للأدوية والصناعات الكيماوية
٣٤- الصعيد العامة للمقاولات والاستثمار العقاري	١٥- مجموعة طلعت مصطفي القابضة
٣٥- مجموعة عامر القابضة	١٦- مينا للاستثمار السياحي والعقاري
٣٦- بالم هيلز للتعمير	١٧- النساجون الشرقيون للسجاد
٣٧- جولدن تكس للأصواف	١٨- اسيك للتعددين اسكوم
٣٨- جنوب الوادي للأسمنت	١٩- البويات والصناعات الكيماوية باكين

ملحق رقم (٢)

نتائج التحليل الاحصائي للنموذج الاول

Regression Analysis: Impair versus B/M, Yrs, ROE, CFO

Descriptive Statistics: Impair, B/M, Yrs, ROE, CFO

Statistics

Variable	N	N*	Mean	SE Mean	StDev	Minimum	Q1	Median	Q3	Maximum
Impair	304	0	0.٢٩٠٤	0.٠٢٦١	0.٤٥٤٧	0.0000	0.0000	0.0000	1.0000	1.0000
B/M	304	0	1.290	0.115	2.001	-0.141	0.001	0.621	1.586	17.189
Yrs	304	0	0.3355	0.0271	0.4730	0.0000	0.0000	0.0000	1.0000	1.0000
ROE	304	0	١.١٥٢	0.٢٧٦	٤.٨٠٩	-٩.٢٩١	0.000	0.٠٢٦	0.٦٥٧	٤٩.٥٤٣
CFO	304	0	0.٧٣٠	0.283	4.935	-27.695	-0.000	0.002	0.667	47.908

Method

Rows unused

1

Regression Equation

Impair = 0.3038 + 0.0624 B/M + 0.1519 Yrs - 0.0093 ROE - 0.00072 CFO

Coefficients

Term	Coef	SE Coef	T-Value	P-Value	VIF
Constant	0.3038	0.0342	8.88	0.000	
B/M	0.0624	0.0191	3.27	0.001	2.05
Yrs	0.1519	0.0754	2.02	0.045	1.78
ROE	-0.0093	0.0105	-0.88	0.378	1.04
CFO	-0.00072	0.00595	-0.12	0.903	1.21

Model Summary

S	R-sq	R-sq(adj)	R-sq(pred)
0.464563	13.35%	12.19%	10.77%

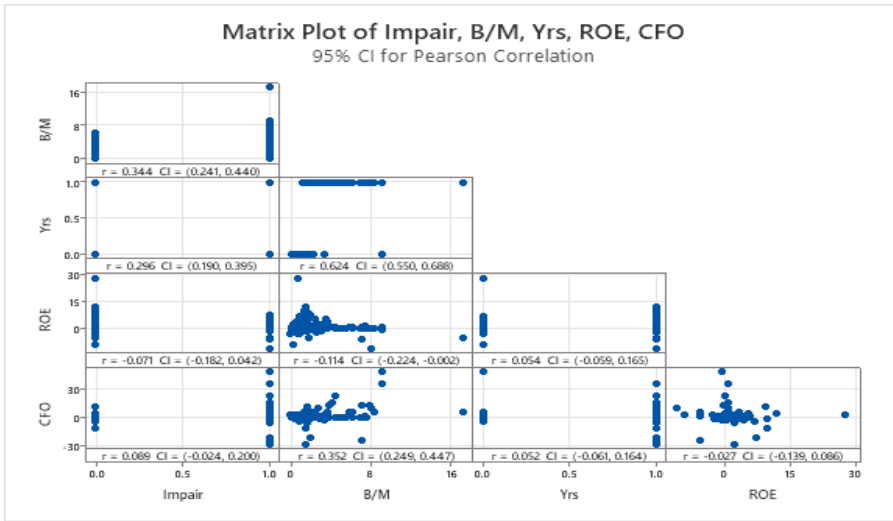
Analysis of Variance

Source	DF	Adj SS	Adj MS	F-Value	P-Value
Regression	4	9.9103	2.47758	11.48	0.000
B/M	1	2.3102	2.31023	10.70	0.001
Yrs	1	0.8769	0.87689	4.06	0.045
ROE	1	0.1681	0.16811	0.78	0.378
CFO	1	0.0032	0.00320	0.01	0.903
Total	304	74.2244			

Fits and Diagnostics for Unusual Observations

Obs	Impair	Fit	Resid	Std Resid
44	1.000	0.546	0.454	1.05 X
48	1.000	0.523	0.477	1.09 X
57	1.000	0.843	0.157	0.41 X
82	1.000	1.052	-0.052	-0.12 X
83	1.000	1.577	-0.577	-1.50 X
87	1.000	0.995	0.005	0.01 X
88	1.000	0.961	0.039	0.09 X
93	1.000	0.713	0.287	0.64 X
95	0.000	0.089	-0.089	-0.24 X
117	0.000	0.462	-0.462	-1.03 X
118	0.000	0.436	-0.436	-0.97 X
119	0.000	0.464	-0.464	-1.03 X
149	0.000	0.403	-0.403	-0.89 X

Correlation: Impair, B/M, Yrs, ROE, CFO



Method

Correlation type	Pearson
Number of rows used	304

Correlations

	Impair	B/M	Yrs	ROE
B/M	0.344			
Yrs	0.296	0.624		
ROE	-0.071	-0.114	0.054	
CFO	-0.089	0.352	0.052	-0.027

نتائج التحليل الاحصائي للنموذج الثاني

Descriptive Statistics: SIZE, LEV, FAI, LIQ

Statistics

Variable	N	N*	Mean	SE Mean	StDev	Minimum	Q1	Median	Q3	Maximum
SIZE	304	0	17.289	0.232	4.048	11.017	11.616	18.193	20.431	23.893
LEV	304	0	0.4857	0.0302	0.5274	0.0001	0.2458	0.4419	0.6189	6.5420
FAI	304	0	0.4090	0.0147	0.2568	0.0187	0.1717	0.3424	0.6476	0.9537
LIQ	304	0	0.7872	0.0417	0.7267	0.0001	0.2675	0.7008	0.9594	4.4427

Regression Analysis: Impair versus SIZE, LEV, FAI, LIQ

Regression Equation

$$\text{Impair} = 0.115 + 0.01459 \text{ SIZE} - 0.1007 \text{ LEV} + 0.056 \text{ FAI} + 0.1136 \text{ LIQ}$$

Coefficients

Term	Coef	SE Coef	T-Value	P-Value	VIF
Constant	0.115	0.125	0.92	0.359	
SIZE	0.01459	0.00735	1.98	0.048	1.13
LEV	-0.1007	0.0564	-1.79	0.0٤٣	1.13
FAI	0.056	0.125	0.45	0.653	1.32
LIQ	0.1136	0.0428	2.66	0.008	1.24

Model Summary

S	R-sq	R-sq(adj)	R-sq(pred)
0.486268	5.16%	3.89%	1.57%

Analysis of Variance

Source	DF	Adj SS	Adj MS	F-Value	P-Value
Regression	4	3.8489	0.96222	4.07	0.003
SIZE	1	0.9309	0.93085	3.94	0.048
LEV	1	0.7542	0.75422	3.19	0.0٤٣
FAI	1	0.0478	0.04785	0.20	0.653
LIQ	1	1.6691	1.66911	7.06	0.008
Total	304	74.5493			

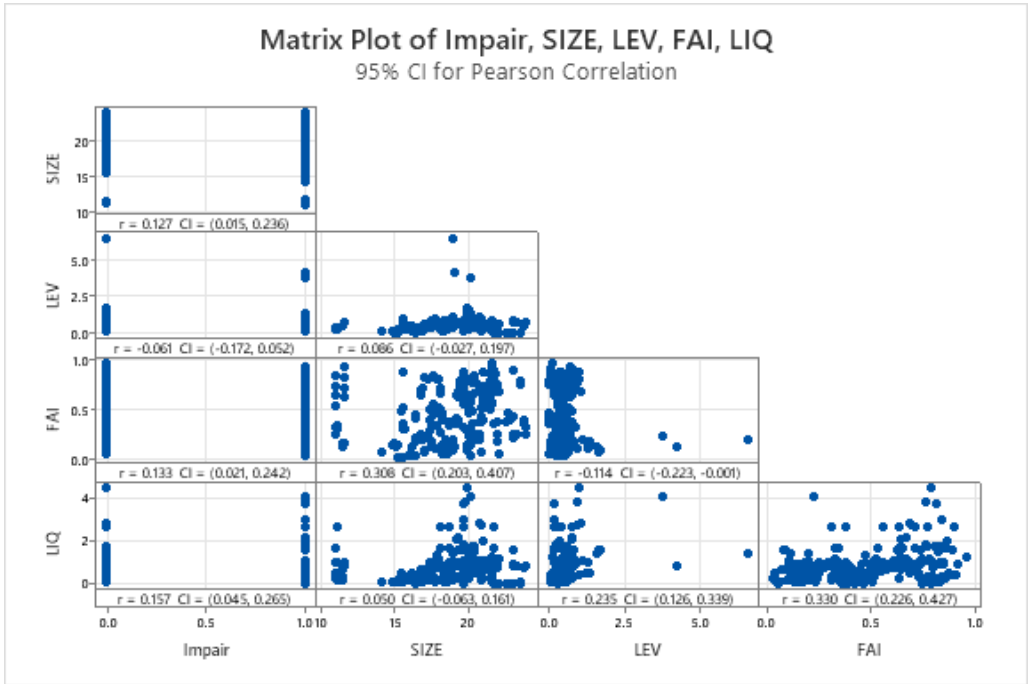
Fits and Diagnostics for Unusual Observations

Obs	Impair	Fit	Resid	Std Resid	
19	1.000	0.853	0.147	0.31	X
44	1.000	0.780	0.220	0.47	X
45	0.000	0.855	-0.855	-1.84	X
166	0.000	-0.096	0.096	0.27	X
167	1.000	0.070	0.930	2.11	R X
176	1.000	0.496	0.504	1.13	X

R Large residual

X Unusual X

Correlation: Impair, SIZE, LEV, FAI, LIQ



Method

Correlation type: Pearson
 Number of rows used: 304

Correlations

	Impair	SIZE	LEV	FAI
SIZE	0.127			
LEV	-0.061	0.086		
FAI	0.133	0.308	-0.114	
LIQ	0.157	0.050	0.235	0.330

نتائج التحليل الإحصائي للتحليل الإضافي

Regression Analysis: Impair versus B/M, Yrs, ROE, CFO, Δsales, impair t-1

Regression Equation

$$\text{Impair} = 0.1571 + 0.0734 \text{ B/M} + 0.2160 \text{ Yrs} - 0.00884 \text{ ROE} - 0.00016 \text{ CFO} - 0.0056 \Delta\text{sales} + 0.3906 \text{ impair t-1}$$

Coefficients

Term	Coef	SE Coef	T-Value	P-Value	VIF
Constant	0.1571	0.0387	4.06	0.000	
B/M	0.0734	0.0179	4.10	0.000	2.08
Yrs	0.2160	0.0710	3.04	0.003	1.83
ROE	-0.00884	0.00993	-0.89	0.374	1.07
CFO	-0.00016	0.00553	-0.03	0.978	1.21
Δsales	-0.0056	0.0046	-1.22	0.225	1.04
impair t-1	0.3906	0.0566	6.91	0.000	1.08

Model Summary

S	R-sq	R-sq(adj)	R-sq(pred)
0.432060	25.63%	24.13%	0.00%

Analysis of Variance

Source	DF	Adj SS	Adj MS	F-Value	P-Value
Regression	6	19.1065	3.18442	17.06	0.000
B/M	1	3.1409	3.14090	16.83	0.000
Yrs	1	1.7266	1.72662	9.25	0.003
ROE	1	0.1478	0.14785	0.79	0.374
CFO	1	0.0001	0.00015	0.00	0.978
Δsales	1	0.2762	0.27623	1.48	0.225
impair t-1	1	8.9076	8.90764	47.72	0.000
Total	304	74.5493			

نتائج تحليل الحساسية

Regression Analysis: Impair versus B/M high, Yrs, ROE, CFO

Regression Equation

$$\text{Impair} = 0.443 + 0.0510 \text{ B/M high} + 0.057 \text{ Yrs} - 0.0216 \text{ ROE} - 0.00013 \text{ CFO}$$

Coefficients

Term	Coef	SE Coef	T-Value	P-Value	VIF
Constant	0.443	0.114	3.89	0.000	
B/M high	0.0510	0.0204	2.50	0.014	1.36
Yrs	0.057	0.117	0.49	0.626	1.09
ROE	-0.0216	0.0120	-1.79	0.076	1.14
CFO	-0.00013	0.00603	-0.02	0.983	1.20

Model Summary

S	R-sq	R-sq(adj)	R-sq(pred)
0.465818	12.52%	9.55%	6.15%

Analysis of Variance

Source	DF	Adj SS	Adj MS	F-Value	P-Value
Regression	4	3.6639	0.91596	4.22	0.00^
B/M high	1	1.3613	1.36132	6.27	0.014
Yrs	1	0.0518	0.05178	0.24	0.626
ROE	1	0.6953	0.69526	3.20	0.076
CFO	1	0.0001	0.00010	0.00	0.983
Total	122	29.2683			

Fits and Diagnostics for Unusual Observations

Obs	Impair	Fit	Resid	Std Resid	
15	1.000	0.531	0.469	1.08	X
21	1.000	0.913	0.087	0.23	X
24	1.000	1.497	-0.497	-1.31	X
28	1.000	0.947	0.053	0.13	X
29	1.000	0.983	0.017	0.04	X
36	0.000	-0.115	0.115	0.33	X

X Unusual X

Regression Analysis: Impair versus B/M low, Yrs, ROE, CFO

Regression Equation

$$\text{Impair} = 0.2861 - 0.085 \text{ B/M low} - 0.286 \text{ Yrs} - 0.0321 \text{ ROE} - 0.0227 \text{ CFO}$$

Coefficients

Term	Coef	SE Coef	T-Value	P-Value	VIF
Constant	0.2861	0.0451	6.34	0.000	
B/M low	-0.085	0.117	۱.72	0.۰47	1.10
Yrs	-0.286	0.467	-0.61	0.541	1.00
ROE	-0.0321	0.0286	1.12	0.263	1.06
CFO	-0.0227	0.0434	-0.52	0.601	1.03

Model Summary

S	R-sq	R-sq(adj)	R-sq(pred)
0.464938	٦.63%	٤.٨٣%	%٣.٢٤

Analysis of Variance

Source	DF	Adj SS	Adj MS	F-Value	P-Value
Regression	4	0.6286	0.15714	۷.73	0.۰۱
B/M low	1	0.1135	0.11354	۰.53	0.۰47
Yrs	1	0.0812	0.08117	0.38	0.541
ROE	1	0.2723	0.27228	1.26	0.263
CFO	1	0.0594	0.05942	0.27	0.601
Total	182	38.6740			

Fits and Diagnostics for Unusual Observations

Obs	Impair	Fit	Resid	Std Resid	
2	0.000	0.000	-0.000	*	X
64	0.000	0.255	-0.255	-0.57	X
79	0.000	-0.043	0.043	0.12	X
80	0.000	0.120	-0.120	-0.27	X
81	1.000	0.552	0.448	1.06	X
87	0.000	0.405	-0.405	-0.92	X

X Unusual X